SOCPA
الهيئة السعودية
للمراجعين والمحاسبين

الدليل الإرشادي

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين

إخلاء المسؤولية:

أصدرت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين هذا الدليل العملي («الدليل»)، بهدف مساعدة المراجعين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة على فهم مسؤولياتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية. وينبغي الاطلاع على هذا الدليل جنباً إلى جنب مع الأنظمة واللوائح السعودية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية والإدارة العامة للتحريات المالية، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية التي تشمل توصيات مجموعة العمل المالي.

لم يصدر هذا الدليل ليحل محل أي متطلبات نظامية أو تنظيمية أو أن يكون بديلاً عنها. ولا يسعى إلى توضيح جميع الإجراءات المطلوبة للامتثال بالكامل لجميع الالتزامات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء فيما يتعلق بالمراجعين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين أنفسهم أو فيما يتعلق بتقويم مدى التزام العميل بها. ولا يُعد الاعتماد على قراءة هذا الدليل بديلاً عن مطالعة وفهم الأنظمة واللوائح والمعايير المهنية واجبة التطبيق.

الموضوعات الواردة في هذا الدليل ليست شاملة لجميع الجوانب. وينبغي على المكاتب وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين استخدام هذا الدليل كمرجع عملي عند تقييم المخاطر ووضع إجراءات المراجعة الخاصة بها، والوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تعتمد على الظروف الخاصة بمكاتبهم والعملاء الذين يقدمون إليهم خدماتهم.

جدول المحتويات:

مقدمة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 4

1.أسس النزاهة: فهم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 5

الجهات التي تنطبق عليها القواعد - نطاق التطبيق 5

المحظورات - نطاق التغطية 5

الأنشطة المحظورة 5

الأنواع الشائعة لغسل الأموال 8

من المشمول بالتطبيق 9

ما الذي يجب فعله - الالتزامات 9

الجهة المرخص لها كمراقب: التزامات المراجع الشخصية والتزامات مكتبه 9

المراجع كفاحص: تقييم مدى التزام العميل 10

العواقب المترتبة على عدم الالتزام - الإنفاذ والعقوبات 10

2.المرخص له بصفته مراقباً - حماية مكتبك والنظام المالي 12

2-1 إجراءات انضمام العميل والعناية الواجبة 13

2-2 مراقبة المعاملات - رصد الإشارات التحذيرية في الواقع العملي 15

المهام الرئيسية في مراقبة المعاملات 15

حالات عملية للمرخص لهم 15

2-3 الإبلاغ عن الأنشطة المشتبه بها بفعالية 16

واجبات الإبلاغ الرئيسية 17

الاتصال بالعميل: الموازنة بين واجبات الاتصال طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتزامات السرية طبقاً للوائح غسل الأموال وتمويل الإرهاب 17

التحديات وأوجه القصور في عملية الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها 18

3.المراجع بصفته فاحص - تقييم التزام العميل بلوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب 20

3-1 فهم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى العميل 20

3-2 اختبار العناية الواجبة الخاصة بالعميل (العناية الواجبة الخاصة بالعميل/اعرف عميلك) 22

3-3 فحص المراقبة المستمرة وفحص المعاملات 24

3-4 تقويم التزامات العميل بالإبلاغ 26

3-5 تحديد الثغرات وكيفية الإبلاغ بأوجه القصور 27

4.أفضل الممارسات وأبرز النقاط الجوهرية المستخلصة 29

الملحق (1): استقراء الإشارات التحذيرية: الفئات الشائعة ذات المخاطر المرتفعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (أمثلة) 31

الملحق (2): قائمة التحقق لمراقبة العملاء - تقييم المخاطر المرتفعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (مثال) 32

الملحق (3): برنامج العمل - مراقبة المعاملات (مثال) 33

الملحق (4): الإشارات التحذيرية لتمويل الإرهاب: الأموال والبضائع (أمثلة) 34

الملحق (5): توزيع الإشارات التحذيرية - مراقبة المعاملات (مرجع سريع للمرخص لهم) (أمثلة) 35

الملحق (6): الواجبات الرئيسية في مراقبة المعاملات - تحليلات تفصيلية (مثال) 36

الملحق (7): مثال: إجراءات التصعيد الداخلية للمعاملات المشتبه بها 39

الملحق (8): الحفاظ على السرية طوال إجراءات الإبلاغ - نصائح عملية 40

الملحق (9): دراسة حالة - سيناريو الحكم المهني (مثال) 41

الملحق (10): مصفوفة تقييم المخاطر لدى العميل (مثال مُبسط) 43

الملحق (11): نموذج برنامج عمل - اختبار إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل 44

الملحق (12): برنامج عمل مراجعة تقنية المعلومات - مراقبة المعاملات (مثال) 45

الملحق (13): مثال برنامج عمل - اختبار الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها 46

الملحق (14): ورقة تقويم المكتشفات (مثال) 47

الملحق (15): مسرد المصطلحات 48

مقدمة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تبرز المملكة العربية السعودية بمساهمتها الفاعلة في الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز النزاهة المالية. والتزمت المملكة منذ حصولها على العضوية الكاملة بمجموعة العمل المالي في عام ٢٠١٩ بتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

ويقوم المراجعون وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين («الهيئة») بدور محوري في هذه الجهود الوطنية، فلا يقتصر الدور المنتظر منهم على مجرد التحقق من القوائم المالية، بل يمتد أيضاً إلى تقييم ما إذا كانت المؤسسات تمتلك أنظمة فعالةً للكشف عن أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنعها والإبلاغ عنها. ويُعتبر المراجعون وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال من أصحاب الأعمال والمهن غير المالية المحددة، استنادا إلى الخدمات المحددة المقدمة. ويتطلب هذا الدور المزدوج من المراجعين - سواءً كمنوطين بمراجعة الالتزام أو كجهة خاضعة للتنظيم تلتزم بالتزامات مباشرة - الحفاظ على تطبيق إجراءات داخلية صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكاتبهم.

ويُعد هذا الدليل مرجعاً عملياً للمراجعين المتمرسين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة العاملين في المملكة العربية السعودية. ويجمع الدليل بين المرئيات التنظيمية والمؤشرات التحذيرية وأدوات المراجعة لضمان قدرة المراجعين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة على تنفيذ مسؤولياتهم المهنية بما يتماشى مع النظام السعودي والتوقعات العالمية. ويركز الدليل على كل من التزامات المراجع وكذلك تقييم مدى التزام العملاء بالأنظمة واللوائح ذات الصلة.

باختصار:

يُساعد هذا الدليل المراجعين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة فيما يلي:

- فهم الأنظمة واللوائح الرئيسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- إدراك مسؤولياتهم داخل مكاتبهم، بما في ذلك قبول العملاء والإبلاغ وأدوات الرقابة الداخلية.
- تقييم ما إذا كان العملاء الخاضعين للتنظيم لديهم أنظمة وأدوات رقابةٍ فعالةً لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطبيق هذه المعارف عملياً في أعمال المراجعة اليومية.

ومن خلال توفير هذا الإطار، يهدف الدليل إلى تحويل الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى إجراءات عملية على أرض الواقع، ما يدعم المراجعين وغيرهم من المرخص لهم من الهيئة في حماية مكاتبهم والنظام المالي بوجه أعم.

أسس النزاهة:

1

فهم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

جـرى وضع الإطار النظامي لمكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب بهدف حمايـة نزاهة النظام المالي، ومنع الأنشـطة الإجراميـة، والوفـاء بالالتزامات الدوليـة بما فيها تلك التـي وضعتها مجموعة العمـل المالي، حيث تؤكـد المجموعة على ضرورة اتبـاع منهـج قائم على المخاطر فيمـا يتعلق بالالتزام بمتطلبات مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب.
يتنـاول هذا الفصل بيان الأنظمة الأساسـية والجهـات التي تنطبق عليها والمتطلبات التي تشـترطها، بما يسـاعد المراجعين وغيرهـم من المرخـص لهم من الهيئة في فهـم التزاماتهـم والتزامات عملائهم.

الجهات التي تنطبق عليها القواعد - نطاق التطبيق:
تنطبـق قواعـد مكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب علـى مجموعة واسـعة من المنشـآت التي قد تكـون معرضة لمخاطر غسـل الأمـوال وتمويل الإرهـاب وهي:

- المؤسسات المالية (البنوك وشركات التأمين والمشاركين في سوق الأوراق المالية).
- مكاتب المراجعة والمحاسبة.
- شركات المحاماة وغيرها من الأعمال والمهن غير المالية المُحددة، مثل الوكـلاء العقاريين وتجار المعادن والأحجار الثمينة.

معلومـة مهمـة: حتى لو اقتصـرت الخدمات التي يقدمهـا مكتبك على الخدمات الاستشـارية، فلا يزال يتعيـن عليك تطبيق تدابيـر العنايـة الواجبة للعملاء وقواعد الإبلاغ (راجع قسـم «مـا الذي يجب عليك فعلـه - الالتزامات»). وينبغـي إيلاء مزيد من الاهتمام للعملاء فـي القطاعـات ذات المخاطر المرتفعة.

المحظورات - نطاق التغطية

تُحدد الأنظمة الأنشطة التي تعتبر غير نظامية ومن الذي يقع تحت طائلة المساءلة عنها.

الأنشطة المحظورة

أ- غسل المتحصلات المتأتية من نشاط إجرامي
تنطوي عملية غسـل الأمـوال على الحصول على أموال من أنشـطة غير نظاميـة وصبغها بالصبغة الشـرعية. وفي المملكة العربيـة السـعودية، فإنهـا تتضمن الأمـوال المتحصل عليها مـن جرائم مثـل الغش والرشـوة وتهريب المخدرات والفسـاد والتهـرب الضريبـي، ويُجـرم النظـام أي محاولة لإخفاء مصـدر تلك الأمـوال أو إدخالها إلـى النظام المالي كمـا لو كانت أمـوالاً متحصل عليها بـطرق مشروعة.

تمر عملية غسل الأموال عادةً بثلاث مراحل هي:

1. **الإيـداع:** حيـث يتم فيها إدخـال الأموال المتحصل عليها بـطرق غير مشروعة إلـى النظام المالي (علـى سبيل المثال: عـن طريق إيداع مبالـغ نقدية ضخمة في حسـاب بنكي).
2. **التمويـه:** حيـث يتم فيهـا نقل الأموال مـن خلال معاملات معقـدة بغرض إخفاء أصـل الأموال (على سبيـل المثال: تحـويلات برقية مـن خلال عدة دول أو شـركات صورية).
3. **الدمـج:** حيـث يتـم فيها إعـادة إدخال الأمـوال مرة أخـرى في النظـام الاقتصادي كأصـول مشروعـة (على سبيل المثـال: الاستثمار في العقـارات أو الأنشـطة التجارية).

مثـال عملـي: يوجد عميل يُدير شـركة تجارية صغيرة يقوم فجأة بتسـجيل عدد كبير مـن التحويلات الدوليـة غير المرتبطة بنشـاط الشـركة المعلن. قد يكـون هذا مؤشراً علـى عملية تمويه أو دمج لأمـوال متأتية من مصـادر غير مشروعة.

معلومة مهمة: تحتوي الفصول التالية من هذا الدليل على العديد من الأمثلة العملية الأخرى لغسل الأموال، إلى جانب الإشارات التحذيرية ومؤشرات المخاطر الأساسية. وستساعد هذه السيناريوهات المستقاة من الواقع العملي المراجعين على التعرف على الأنشطة المشتبه بها وتنمي قدرتهم على تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاستجابة لها بفعّالية.

ب- مثال على التمويل المباشر أو غير المباشر للمنظمات أو الأعمال الإرهابية:

- تحويل الأموال - سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة - إلى جماعة إرهابية مدرجة
- تمرير الأموال عبر الجمعيات الخيرية أو الشركات الوهمية أو الوسطاء
- تمويل تجهيز أو تسهيل الأعمال الإرهابية بما يشمل على سبيل المثال تمويل السفر أو التدريب أو المعدات

مثال معروف إعلامياً: مؤسسة خيرية - مخاطر سوء الاستخدام في قطاع العمل الخيري
باتت مؤسسة خيرية، كانت تُمارس نشاطها على مستوى العالم، محل تحقيقات من جانب السلطات الدولية والمحلية، نتيجة لوجود مخاوف تتعلق باحتمالية إساءة استخدام الأموال. وعلى الرغم من أن رسالتها المعلنة كانت إنسانية، تبين أن بعض فروع المؤسسة قد ساهمت في تحويل مسار التبرعات الخيرية إلى عناصر إرهابية. ونتيجة لذلك، أدرجت تلك المؤسسة في قوائم الأمم المتحدة وغيرها من السلطات وتم حلها نهائياً.

مدى أهمية هذه الحالة للمراجعين

- احتمالية وجود سوء استخدام خلف الواجهات المشروعة

يمكن استغلال المؤسسات الخيرية، حتى لو كانت أهدافها الإنسانية حقيقية، لتمويه وإخفاء الأنشطة غير المشروعة في حالة عدم وجود أدوات رقابة مناسبة.

- الإشارات التحذيرية التي يجب الانتباه لها
  - وجود عمليات تشغيلية في مناطق ذات مخاطر مرتفعة دون وجود تقارير شفافة حول النفقات
  - ضعف أدوات الرقابة الداخلية ومحدودية الرقابة على توزيع الأموال
  - عمليات تحويل غير معتادة أو سريعة إلى دول أو أطراف تم تقييمها على أنها ذات مخاطر مرتفعة
- خلاصة عملية المراجعة

ينبغي على المراجعين:

- تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة على الأنشطة الخيرية عبر الحدود
- فحص سجلات تتبع المراجعة وهيكل الحوكمة: من المسؤول عن اعتماد المصروفات؟ ما آلية اختيار المستفيدين؟
- اختبار ما إذا كان أدوات الرقابة الداخلية مُوثقة جيداً وتخضع للفحص الدوري

تذكير: تُوضح هذه الحالة كيف أن الدعم المالي للإرهاب يُمكن تمريره في كثير من الأحيان عبر قنوات شرعية يُساء استخدامها. وبالنسبة للمراجعين فإن الدرس المُستفاد واضح وهو عدم الاقتصار على تطبيق إجراءات المراجعة شكلياً، بل عليهم التحلي باليقظة وأخذ كافة الاحتمالات بعين الاعتبار.

ج-تنظيم أو تمويه المعاملات لإخفاء مصدر الأموال أو وجهتها

يتضمن التمويه نقل الأموال من خلال العديد من المعاملات أو الحسابات لإخفاء مصدرها أو وجهتها. ويجب على المراجعين الانتباه إلى تلك الأساليب لكونها طُرقاً شائعة لغسل الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة.

مثال:
عميل يقوم بتقسيم وديعة كبيرة إلى العديد من التحويلات الصغيرة على عدة حسابات وبعدها يقوم بتحويل الأموال برقياً إلى عدد من الشركات الأجنبية. يلاحظ المراجع أن تلك التحويلات لا تتناسب مع النشاط الاعتيادي للعميل ويطلب منه الوثائق الداعمة للتحقق من شرعية تلك الأموال.

الأنواع الشائعة لغسل الأموال

ينبغي على المرخص لهم أن يكونوا على دراية بالأساليب الرئيسية لغسل الأموال ذات الصلة بالمملكة العربية السعودية على وجه التحديد:

الأسلوب	البيان/ الصلة
الأساليب المرتبطة بالفساد والرشوة	غسل الأموال المتأتية من ممارسات الفساد أو الرشوة (على سبيل المثال: تقديم هدايا فاخرة أو امتيازات خاصة بهدف الحصول على العقود). ويتم التعرف عليه ضمن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحلية الرئيسية في إطار عمليات تقييم المخاطر الوطنية في المملكة العربية السعودية
غسل الأموال عن طريق التجارة	التلاعب بالمعاملات التجارية (المبالغة في قيمة الفواتير أو تقليلها، أو استخدام مستندات زائفة، أو الشركات الصورية). وهو أسلوب ذو صلة وثيقة بالمملكة نظراً لحجم الواردات والصادرات الكبير.
الحوالة/ نظم التحويل غير الرسمية	استخدام نظم تحويل غير خاضعة للتنظيم أو غير رسمية ولا تندرج ضمن نطاق القطاع المالي الرسمي، والتي غالباً ما تتم عبر الحدود. وهو أسلوب شائع الاستخدام في المنطقة ويُعد من مخاطر غسل الأموال ذات الأولوية للجهات التنظيمية في المملكة.
المعاملات العقارية	شراء عقارات عالية القيمة، وعادة ما يتم ذلك نقداً، لإدخال الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة في المنظومة الاقتصادية الرسمية. وهذا قطاع عالي المخاطر معروف في المملكة.
قطاع البترول والبتروكيماويات	يُمكن أن تستغل جهات غسل الأموال المعاملات الكبيرة والمعقدة في القطاع الرئيسي المهيمن اقتصادياً بالمملكة.
العملات المشفرة والأصول الرقمية	يتم استخدامها بشكل متزايد في عمليات التحويل عبر الحدود وإخفاء هوية أطراف التحويل[1]. ويُعتبر من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة في ظل المشهد المتوسع للتكنولوجيا المالية في إطار رؤية 2030.
تهريب مبالغ ضخمة من النقد وتقسيمها إلى أجزاء صغيرة	تهريب النقد عبر الحدود أو تقسيم المبالغ الكبيرة إلى ودائع صغيرة ("تجزئة المبالغ النقدية") بهدف التحايل على الحدود المقررة للإبلاغ. ولا تزال هذه الطريقة سائدة في المنطقة، بسبب الدور المهم الذي يلعبه النقد في الاقتصاد.

* يرجى الرجوع إلى الفصل 2-2، خاصةً الملحق رقم 4، للاطلاع على المزيد من التفاصيل حول الأنواع الممكنة لتمويل الإرهاب.

1- غم أن تداول العملات المشفرة محظور في المملكة العربية السعودية، إلا إن التقييم الوطني للمخاطر (2022) لا يزال يصنفها على أنها تشكل خطراً ناشئاً لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومع ذلك، لا يزال بإمكان الجهات غير المشروعة استخدام العملات المشفرة لأغراض إخفاء الهوية والتحويلات عبر الحدود، على الرغم من حظرها. وتزيد مبادرات رؤية المملكة 2030 الهادفة لتوسيع نطاق التكنولوجيا المالية والخدمات المالية الرقمية من أهمية مراقبة المخاطر ذات الصلة.

من المشمول بالتطبيق

يُطبق النظام على جميع الأفراد والمنشآت النظامية المتورطة في أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو في تسهيلها أو عدم الإبلاغ عنها.

أمثلة:

- موظف البنك الذي يتجاهل التحويلات البرقية المشتبه بها القادمة من أيّ من الدول ذات المخاطر المرتفعة.
- المراجع الذي لا يقوم بالإبلاغ عن وجود تدفقات نقدية غير اعتيادية في حسابات العميل.
- وكيل عقاري يُسهل عمليات شراء العقارات باستخدام أموال مجهولة المصدر.
- مؤسسة خيرية تقوم بتحويل التبرعات إلى منطقة ذات مخاطر مرتفعة دون اتخاذ إجراءات التحقق المناسبة.

ما الذي يجب فعله - الالتزامات

تستند مسؤولياتك المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على نوع الترخيص، إلا إن أمراً واحداً يظل واضحاً وهو أن جميع المكاتب تعمل كمراقبين. فبغض النظر عن الخدمات التي تُقدمها سواء خدمات مراجعة أو محاسبة أو ضرائب أو خدمات استشارية، فأنت تؤدي دوراً في منع الجرائم المالية.

- وبصفتك مراقب، يُنتظر منك الكشف عن الأنشطة غير المعتادة وتطبيق إجراءات اعرف عميلك وتصعيد المخاوف داخلياً واتباع إجراءات الإبلاغ عند الحاجة.
- وإذا كنت مكتب مراجعة، فإنك تؤدي أيضاً دوراً إضافياً وهو العمل كفاحص. وهذا يعني أنه يتعين عليك أن تتخذ خطوة إضافية بتقييم ما إذا كانت أدوات الرقابة لدى عميلك تعمل بشكل صحيح وتلفت الانتباه إلى أي أوجه قصور أو إشارات تحذيرية في السجلات المالية.

بغض النظر عن نوع الترخيص، من المُتوقع منك أن تظل مُتيقظاً وأن توثق المخاوف بشكل صحيح وأن تُصعد أي اشتباه من خلال القنوات الداخلية الصحيحة دون إبلاغ العميل.

الجهة المرخص لها كمراقب: التزامات المراجع الشخصية والتزامات مكتبه

بصفتك مهنياً لدى المرخص لهم، تخضع أنت ومكتبك لنظامي مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب وتمويله. ويعني ذلك أنه يجب عليك منع مكتبك من أن يُساء استخدامه لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وذلك إلى جانب التعرف على أي معاملات أو أنشطة مشتبه بها تواجهها خلال تنفيذ الارتباطات الخاصة بالعملاء والإبلاغ عنها. وتشمل الواجبات الرئيسية ما يلي:

الالتزامات على مستوى المكتب/ المؤسسة

- تعيين مسؤول التزام للإشراف على برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمتلك معرفة تامة بمحفظة العميل والمجالات ذات المخاطر المرتفعة.
- الحفاظ على اتباع سياسات وإجراءات واضحة تغطي إجراءات الانضمام والمراقبة والإبلاغ والتصعيد، على أن تكون بسيطة وعملية ليسهل على الموظفين اتباعها.

معلومة مهمة: على المراجع استخدام قوائم التحقق والنماذج لضمان عدم إغفال أي شيء.

- ضمان تطبيق منظومة حوكمة داخلية قوية: يتعين على الإدارة مراجعة تقارير المعاملات المشتبه بها بانتظام وتوفير الموارد اللازمة لتطبيق الالتزام.
- توفير تدريب مُخصص لكل منصب: برنامج تعريف لجميع الموظفين الجدد، بالإضافة إلى تدريب متخصص للمراجعين/ الموظفين الذين يعملون مع عملاء ذوي مخاطر مرتفعة.
- تنفيذ عمليات فحص مستقلة لاختبار فعّالية برامج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ملاحظة: لن يقدم هذا الدليل أي تفاصيل إضافية فيما يتعلق بالالتزامات على مستوى المكاتب

الالتزامات على مستوى العملاء/ المهام

- **قبـول العملاء/ إجراءات الانضمـام:** تقييم العملاء المحتملين فيما يتعلق بمخاطر مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب قبـل قبولهم. ورفض أو التصعيد بشـأن العملاء الذي يُمثلون خـطراً لا يمكن قبوله.
- **إجراءات العنايـة الواجبـة للعملاء/ اعـرف عميلك:** التحقق مـن هوية العملاء والمسـتفيدين الحقيقيـين ومصادر الأموال فيمـا يتعلق بكل المهـام ذات الصلة.
- **المراقبة على مسـتوى المهمة:** مراقبة معاملات ومهام العميل للكشـف عن أي إشـارات لنشـاط مشـبوه. فعلى سبيل المثـال، يتعين علـى المراجع أن يكون علـى دراية بأي أنماط غيـر معتادة أو بالـدول ذات المخاطر المرتفعـة أو المعاملات الكبيرة غيـر المعتادة.

> مثال:
> أثنـاء عمليـة تجميع القوائم المالية لشـركة تجاريـة، لاحظ المراجع عمليـات تحويل متكررة إلى حسـابات في دول تُطبق أدوات رقابـة ضعيفـة فيما يتعلق بمكافحة غسـل الأمـوال. فعلى المراجع حينها السـؤال عن كيفية تحقق الشـركة من نظرائهـا واختبار مـا إذا كان يتم اتباع السياسـات الخاصة بذلك.

- **الإبلاغ عـن المعاملات المشـتبه بها:** يتعين على الفور الإبلاغ عن أي نشـاط مشـبوه إلى الإدارة العامـة للتحريات المالية. وينطبـق ذلك على أنشـطة العملاء والمعـاملات التي تنطـوي على أطراف خارجية حال اكتشـافها. ويجـب على المرخص لهـم الإبلاغ عـن أي معاملات مشـتبه بها، بغض النظر عـن قيمتها، في أقرب وقت يتوافر لديهم أسـباب معقولة للاشـتباه بوجود غسـل للأموال أو تمويل للإرهاب.

تذكير: !

- الاسـتناد إلى الاشـتباه لا حجم المبالغ. واجبك هو الإبلاغ عن أي سـلوك مشـبوه حتى لو كانت المعـاملات تبدو صغيرة القيمة.
- ضمـان اسـتناد النظـم الداخلية إلى الإشـارات التحذيريـة وليس الحدود المـقررة. ينبغي أن تسـتند مـؤشرات الإبلاغ عن العمليـات المشـتبه بهـا إلى الأنماط غيـر المعتـادة أو المخاطر، بما يتماشـى مـع توجيهـات البنك المركزي السـعودي ومجموعة العمـل المالي.

- **الفحص المسـتمر:** التقييم المسـتمر لما إذا كان يترتب على سـلوك العميل أو معاملاته زيادة مخاطر غسـل الأموال وتمويل الإرهـاب، وتوثيق جميع إجراءات المراقبـة والإجراءات التي تم اتخاذها.

المراجع كفاحص: تقييم مدى التزام العميل

بصفتـك مراجعـاً، فأنت مسـؤول أيضاً عـن تقويم مـا إذا كان عـملاؤك ملتزميـن بالأنظمة واللوائـح المنطبقة. وتماشـياً مـع المعاييـر الدوليين للمراجعـة 250 و315، فـإن ذلك يعني، فيمـا يتعلق بالعـملاء الخاضعين لأنظمة مكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب، أن يتـم تقييم مـا إذا كان لعدم الالـتزام تأثير جوهري علـى القوائم المالية، علـى سبيل المثال عبـر الغرامـات المحتملة أو فقـدان التراخيص أو العقوبـات التنظيمية الأخرى أو مخصصـات الالتزامات النظاميـة أو الإضرار بالسـمعة (علـى سبيـل المثال: أن يـؤدي ذلك إلى الهبـوط في قيمـة الأصول أو وجود شـكوك حول الاسـتمرارية).

وفـي حالة وجـود تلك المخاطر، يجب علـى المراجعين التخطيط لتنفيـذ إجراءات مراجعة مُوجهة لاكتشـاف ما إذا كان عدم الالتزام قـد وقع بالفعل.

ويتضمن ذلك:

- التحقـق مـن إجراءات العنايـة الواجبـة للعـملاء (اعرف عميلـك): التأكد مـن أن العميل قـد تحقق من هويـة عملائه وهيـكل الملكية الخـاص بهم وقـام بتقييم مصـادر أموالهم.
- تقويـم النُظم وأدوات الرقابة لدى العميل: هل تتماشـى عمليـات المراقبة والحوكمة الداخلية والسياسـات مع اللوائح المعمول بها؟
- فحـص مراقبة المعاملات: هل يكتشـف العميـل المعاملات غير المعتادة أو المشـتبه بها ويقـوم بتصعيدها على النحو المناسب؟
- تأكيـد إبلاغ العميل: هـل قدم العميل بلاغات المعاملات المشـتبه بها إلـى الإدارة العامة للتحريـات المالية على النحو المطلوب؟

ولا يكون دورك في هذه الحالة هو إنفاذ النظام، بل فهم وتقويم النقاط التالية:

- ما إذا كان العميل قد طبق سياسات وإجراءات وهياكل حوكمة كافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ما إذا كانت أدوات الرقابة للعناية الواجبة للعملاء ومراقبة المعاملات والإبلاغ عن الأنشطة المشتبه بها جرى تصميمها بفعّالية وتعمل بكفاءة.
- ما إذا كانت هناك مؤشرات على عدم الالتزام والتي قد تشير إلى وجود تحريفات مالية أو مخاطر نظامية أو متعلقة بالسمعة أو حتى مشكلات محتملة فيما يخص الاستمرارية.

مثال:
أثناء المراجعة على شركة خدمات مالية، تكتشف أن العميل لم يقم بتحديث سجل تقييم المخاطر فيما يتعلق بالعملاء ذوي المخاطر المرتفعة لمدة تتخطى ثلاث سنوات. فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الشركة أو عملاءها يقومون بغسل الأموال، إلا إنها تعتبر إشارة إلى وجود عدم التزام محتمل بلوائح مكافحة غسل الأموال. وبصفتك مراجعاً، يتعين عليك تقييم التداعيات المترتبة على مراجعتك ومناقشة المسألة مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة، والنظر فيما إذا كانت ستأثر على رأيك أو ستتطلب إعداد تقارير إضافية.

معلومة مهمة: عليك دائماً ربط مكتشفاتك بمخاطر المراجعة في القوائم المالية. فعلى سبيل المثال، إذا لم يكن لدى العميل نظام فعال لمراقبة المعاملات غير المعتادة، فإن ذلك يزيد من مخاطر عمليات غسل الأموال وبالتالي، يُمكن أن يوجد على سبيل المثال تحريفات في إثبات الإيرادات أو افصاحات الأطراف ذات العلاقة أو الالتزامات الطارئة.

- تقدم الفصول التالية نظرةً دقيقة على دور المراجع ومسؤولياته، مع تقديم إرشادات عملية لدعم تنفيذ عمليات مراجعة فعالة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

العواقب المترتبة على عدم الالتزام - الإنفاذ والعقوبات

يواجه الأفراد والمكاتب حال عدم التزامهم عواقب وخيمة منها:

- المحاكمة الجنائية والسجن
- غرامات وعقوبات مالية كبيرة
- إيقاف الترخيص أو إلغاؤه
- الإضرار بالسمعة

تمتلك الهيئة فيما يتعلق بالمرخص لهم والإدارة العامة للتحريات المالية بوجه عام سلطة التحقيق في حالات عدم الالتزام وطلب المعلومات وإنفاذ العقوبات.

المرخص له بصفته مراقباً

حماية مكتبك والنظام المالي

2

يتحمل المرخص لهم في المملكة العربية السعودية مسؤولية حماية مكاتبهم من استغلالها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وعليهم العمل كمراقبين لضمان أن العلاقات التي تربطهم بالعميل وما ينفذونه من معاملات لصالحه لا تسهم في تيسير غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتنطبق هذه الالتزامات في جميع الأوقات، بغض النظر عن طبيعة العميل.

تنقسم التزامات المرخص لهم إلى خطوات عملية لقبول العملاء ومراقبة المعاملات والإبلاغ والمراجعة المستمرة للمخاطر، مع بيان الأمثلة والأدوات للحفاظ على وضوح تدابير الالتزام وقابليتها للتنفيذ.

1-2 إجراءات انضمام العميل والعناية الواجبة

قبل قبول العميل، يجب على المرخص لهم تنفيذ إجراءات شاملة لتدابير العناية الواجبة الخاصة بالعميل للتحقق من هويته ومعرفة المستفيدين الحقيقيين وتقييم الخطر الملازم لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

تشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

أ- التحقق من الهوية: التحقق من وثائق تسجيل الشركة ومطابقتها مع السجلات الرسمية والتأكد من الوجود النظامي للمنشآت. أما بالنسبة للأفراد، فينبغي الحصول على بطاقة الهوية الرسمية وإثبات العنوان والتحقق من عدم إدراجه في قوائم العقوبات.

ب- تحديد المستفيدين الحقيقيين: تتبع سلاسل الملكية وصولاً إلى الأشخاص الطبيعيين الذين يسيطرون على المنشأة[2]، وكذلك الحصول على مخطط هيكل الملكية والتحقق من سجل المساهمين، وفحص جواز سفر أي مستفيد حقيقي نهائي للتحقق من هويته. وينبغي توثيق المكتشفات مع الأدلة الداعمة.

يُعرف المستفيد الحقيقي على أنه كل شخص طبيعي يستوفي بصورة مباشرة أو غير مباشرة معياراً واحداً أو أكثر من المعايير الآتية:

1. أن يملك (25%) أو أكثر من رأس مال المنشأة النظامية؛
2. أن يمتلك (25%) أو أكثر من حقوق التصويت في المنشأة النظامية؛
3. أن يكون لديه صلاحية تعيين مدير الشركة أو أغلبية أعضاء مجلس إدارتها أو رئيس المجلس أو إقالتهم؛
4. أن يكون بمقدوره ممارسة السيطرة أو التأثير على عملية صنع القرار أو العمليات التجارية للمنشأة؛
5. أن يكون ممثلاً لشخص أو منشأة تستوفي واحداً أو أكثر من الشروط المذكورة أعلاه ("الممثل النظامي").

حال تعذر تحديد الشخص الطبيعي وفقاً للمعايير المذكورة أعلاه، يُعتبر الشخص الذي يشغل منصب المدير أو عضو مجلس الإدارة أو رئيس المجلس هو المستفيد الحقيقي تلقائياً.

ج- الأشخاص المعرضون سياسياً: فحص للأشخاص المعرضين سياسياً، ويتضمن ذلك أقاربهم والأشخاص المقربين منهم، وتقييم المخاطر الإضافية المرتبطة بالتأثير السياسي أو الفساد أو العلاقات الخارجية، وكذلك الحصول على تقرير الفحص، وتوثيق التاريخ والمصدر، وتطبيق تدابير مراقبة مُعززة للعملاء من الأشخاص المعرضين سياسياً[3] .

د- مصدر الأموال والثروة: فهم الكيفية التي يُحقق من خلالها العميل دخله ويُمول معاملاته، والتحقق من اتساقها مع القوائم المالية أو الأنشطة المُعلنة. وبالنسبة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة والأشخاص المعرضين سياسياً، يُرجى طلب الوثائق التي تُثبت الدخل أو الثروة (على سبيل المثال: كشوف الحسابات المصرفية والعقود والفواتير).

هـ- تقييم معلومات المخاطر: تقييم مجال عمل العميل وموقعه الجغرافي وأنواع معاملاته وسلوكه السابق، علماً بأن القطاعات والمناطق ذات المخاطر المرتفعة تتطلب تدقيقاً ممحصاً.

مثال - مصادر تقييم المخاطر:

- مؤشر مدركات الفساد: تحديد الدول ذات المخاطر المرتفعة فيما يتعلق بالفساد.
- قوائم العقوبات والمراقبة: مراجعة قوائم الأمم المتحدة ومجموعة العمل المالي ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية والسلطات السعودية.
- وسائل الإعلام المحلية والسجلات العامة: مطالعة الأخبار السلبية أو الدعاوى القضائية أو المسائل التنظيمية.
- السجلات الداخلية للشركة: فحص تاريخ الارتباطات والمكتشفات السابقة مع عملاء مماثلين.

2 - القرار الوزاري رقم 235 لسنة 1446ه الصادر من وزارة التجارة بتاريخ 13 شعبان عام 1446ه بالموافقة على «قواعد المستفيد الحقيقي»

3 - عند استخدام مصطلح الأشخاص المعرضين سياسياً فإنه يشمل أيضاً أقاربهم والأشخاص المقربين منهم.

معلومة مهمة: راجع الملحق (1): استقراء الإشارات التحذيرية: الفئات ذات المخاطر المرتفعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (أمثلة) للتعرف على أمثلة على المعاملات والسلوكيات والقطاعات الخطرة.

معلومات مهمة: استخدام الفئات ذات المخاطر المرتفعة في الواقع العملي

- الاطلاع الدائم على أحدث المستجدات: ملفات تعريف المخاطر ليست معلوماتٍ ثابتة، فقد يعتبر قطاعاً أو نوعاً من أنواع المعاملات "طبيعياً" اليوم ثم يتحول تصنيفه إلى فئة "المخاطر المرتفعة" غداً.
- استخدام مصادر موثوقة: يُمكن للمرخص لهم في المملكة العربية السعودية الاطلاع بانتظام على التقييم الوطني للمخاطر الصادر عن اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال والتقارير الصادرة عن الإدارة العامة للتحريات المالية للتعرف على الاتجاهات والأنماط المستحدثة.
- الاستفادة من الإرشادات الدولية: استكمال المصادر الوطنية بالمنشورات الصادرة عن مجموعة العمل المالي وتقارير التصنيفات الصادرة عن مجموعة إيجمونت وتقييمات المخاطر التي يجريها البنك الدولي في سياق عالمي أوسع.
- تكامل المنهجية المتبعة: تحديث قوائم التحقق لقبول العملاء ونماذج تقييم المخاطر وإجراءات مراقبة المعاملات كلما تم طرح إصدارات جديدة.
- توثيق استخدام المصادر: عند الاستناد إلى الإشارات التحذيرية التي حددها التقييم الوطني للمخاطر أو الإدارة العامة للتحريات المالية ، فعليك أن تحيل إليها في أوراق عملك، حيث يُبين ذلك للجهات التنظيمية وللفاحصين أن النهج الذي اتبعته يتماشى مع أحدث المعلومات الواردة عن المخاطر.

و- تقييم الإشارات التحذيرية وتحديد تصنيف أولي للمخاطر: عليك البحث عن هياكل ملكية غير معتادة أو مصادر تمويل غامضة أو معاملات لا تتوافق مع ملف العميل، وذلك لتحديد معلومات المخاطر الخاصة بالعميل.

مثال:
انضمام عميل جديد في قطاع كثيف السيولة النقدية ويعمل في عدة دول ذات مخاطر مرتفعة، في هذه الحالة يتعين عليك التحقق من صحة وثائق الشركة وتحديد المستفيدين الحقيقيين والتأكد من مصدر الأموال ثم تصنيف العميل في فئة المخاطر المرتفعة مع التخطيط لتطبيق تدابير رقابة مُعززة.

ز- تطبيق إجراءات العناية الواجبة المُعزَّزة: بالنسبة للمندرجين في فئة المخاطر المرتفعة من عملاء وشركات، بما في ذلك الأشخاص المعرضين سياسياً، يتعين عليك تنفيذ إجراءات إضافية مثل التحقق من مصادر الأموال والثروة. راجع الفصل 2-3 لمزيد من التفاصيل حول إجراءات العناية الواجبة المُعزَّزة.

مثال: في حالة تحديد أحد الأشخاص المعرضين سياسياً
عند تحديد أحد الأشخاص المعرضين سياسياً، مثل أحد كبار المسؤولين الحكوميين أو شخصية سياسية أو مسؤول عسكري، يتعين تطبيق تدابير العناية الواجبة المعززة التالية:

- التحقق من مصدر ثروته ومصدر أمواله من خلال المستندات الداعمة المناسبة
- الحصول على اعتماد الإدارة العليا قبل ضم العميل أو الاستمرار في العمل معه
- تنفيذ إجراءات المراقبة المستمرة المعززة، بما يشمل:
  - زيادة وتيرة تكرار عمليات فحص المعاملات
  - إصدار تنبيهات حول الأنشطة غير المعتادة أو ذات المخاطر المرتفعة
- مطالعة وسائل الإعلام بانتظام لرصد أي أخبار سلبية تتعلق بالأشخاص المعرضين سياسياً وتحديث حالة الفحص
- تحديد أي أشخاص مرتبطين بالشخص المعرض سياسياً أو أفراد أسرته وتقييمهم

اعتماداً على مستوى المخاطر، عليك النظر في تطبيق تدابير إضافية للتخفيف من المخاطر، مثل: طلب تقرير مستقل لتدابير العناية الواجبة من جهة خارجية، أو تطبيق منظومة مراقبة آنية للمعاملات تتضمن مؤشرات تنبيه خاصة بالقطاعات أو الدول ذات المخاطر المرتفعة.

ح- توثيق المكتشفات والموافقات والقرارات وأي شروط خاصة بالارتباط: عليك الاحتفاظ بسجلات تفصيلية لجميع إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل وعمليات تقييم المخاطر والموافقات الداخلية وقرارات القبول أو الرفض (بما في ذلك الأسباب المنطقية). كما يتعين عليك توثيق تدابير المتابعة المحتملة المطلوبة.

معلومات مهمة:

- عليك استخدام قوائم التحقق والنماذج الموحدة لتبسيط إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل/ اعرف عميلك. راجع الملحق (2): قائمة التحقق لمراقبة العميل - تقييم المخاطر المرتفعة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (كمثال) للخطوات العملية لكيفية اكتشاف المعاملات غير المعتادة وتقييم المخاطر الخاصة بكل قطاع وتوثيق استنتاجات المراجع بكفاءة.
- عليك الاحتفاظ بسجل للمخاطر الخاصة بالعميل لمتابعتها باستمرار.

2-2 مراقبة المعاملات - رصد الإشارات التحذيرية في الواقع العملي

لا تقتصر عملية مراقبة المعاملات على مجرد التحقق مما إذا كان لدى العميل نُظماً يتم استخدامها: بل عليك كمرخص له أن ترصد بشكل فعال الأنماط غير المعتادة التي تلاحظها أثناء تنفيذ مهام عملك. ويعني ذلك أن عليك أن تربط إجراءاتك المعتادة بالوعي بتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فكل معاملة كبيرة أو معقدة أو غير معتادة قد تنطوي على مخاطر متعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المهام الرئيسية في مراقبة المعاملات

يجب على المرخص لهم اتباع إجراءات تستهدف تحديد المعاملات غير المعتادة أو ذات المخاطر المرتفعة التي قد تُشير إلى وجود حالات عدم التزام أو سوء سلوك مالي. وتشمل المسؤوليات الرئيسية ما يلي:

- فحص السجلات المحاسبية بحثاً عن أي قيود غير معتادة في دفاتر اليومية والحركات النقدية ومعاملات الأطراف ذات العلاقة وحسابات دفتر الأستاذ العام والتي قد تستخدم لتمويه المدفوعات غير المشروعة (على سبيل المثال: أتعاب الخدمات الاستشارية أو العمولات أو الخدمات القانونية أو التبرعات أو النفقات المتنوعة).
- تقييم نُظم المراقبة لدى العميل: هل هي مُجهزة لتناسب حجم الشركة والقطاع الذي تعمل به ومعلومات المخاطر المتعلقة بها؟
- تقييم المبررات الاقتصادية: هل تبدوا المعاملة منطقية في ضوء ما يعلمه المراجع عن نشاط العميل؟
- اختبار المجالات ذات المخاطر المرتفعة: التحويلات الدولية والدول ذات المخاطر المرتفعة والمعاملات النقدية والتبرعات وأتعاب الخدمات الاستشارية وغيرها.
- توثيق الإشارات التحذيرية وإجراءات المتابعة: يتعين توثيق كل نمط مشبوه أو غير معتاد إلى جانب أدلة الإثبات.

معلومة مهمة: راجع الملحق (3): برنامج عمل المراجع - مراقبة المعاملات (مثال) لمنهج نموذجي يُمكن تخصيصه ليتماشى مع الارتباط الذي تعمل عليه

معلومة مهمة: راجع الملحق (4): الإشارات التحذيرية لتمويل الإرهاب: الأموال والبضائع (أمثلة) لإرشادات عملية بشأن تحديد المعاملات المشتبه بها لتمويل الإرهاب مع مؤشرات ملموسة تدعم الإجراءات التي تنفذها.

معلومة مهمة: راجع الملحق (5): توزيع الإشارات التحذيرية - مراقبة المعاملات (مرجع سريع للمرخص لهم) - أمثلة للمؤشرات الرئيسية للمعاملات وإجراءات المتابعة المقترحة

معلومة مهمة: راجع الملحق (6): الواجبات الرئيسية في مراقبة المعاملات - نُظرة مُفصلة (مثال) لخطوات العمل الملموسة والإشارات التحذيرية والوثائق الداعمة

حالات عملية للمرخص لهم

- الحالة الأولى - مثال على مراقبة المعاملات

السيناريو: عميل تجزئة يدير بشكل أساسي سلسلة من المتاجر الصغيرة ويوضح تاريخه السابق قيامه بإيداع مبالغ نقدية معتدلة أسبوعياً بما يتماشى مع مبيعاته اليومية. وعلى مدار الشهر الماضي، بدأ العميل في إجراء العديد من عمليات الإيداع لمبالغ نقدية كبيرة بشكل متتالٍ في أفرع متعددة مع انخفاض بعض المبالغ المالية قليلاً عن المستويات المتوقعة في السابق.

* من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: يُعد هذا النمط نمطاً غير معتاد بالنظر إلى حجم النشاط التجاري وطبيعته.

الاستجابة:

- مقارنة المعاملات الحالية بما هو مُتوقع وفقاً لملف معلومات العميل والأنماط التاريخية لعمله.
- توثيق أي انحرافات وتحليل النمط: مدى تكراره ومصدره ووجهته وطريقة التحويل.
- التحقق من وجود أي محاولات تنظيم محتملة (تقسيم الودائع الكبيرة إلى مبالغ مالية أصغر) أو توجيه مسار الأموال على نحو غير مُعتاد.

• إجراء مناقشات داخلية مع مسؤول الالتزام أو التشاور مع الإدارة التقنية. وفي حالة وجود إشارة تحذيرية، يتم إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية وفقاً لإجراءات الإبلاغ الداخلية.

معلومة مهمة: عليك التركيز على السلوك والسياق وليس على حد أدنى ثابت للمعاملات النقدية. فحتى الودائع التي تبدو عادية قد تنطوي على إشارة على وجود مخاطر إذا لم يكن النمط يتماشى مع ما هو معروف عن العميل.

- الحالة الثانية - قروض الأطراف ذات العلاقة

السيناريو: قيد العميل في سجلاته "قرضاً" بقيمة 2 مليون ريال سعودي إلى منشأة تابعة خارج الدولة تقع في دولة ذات مخاطر مرتفعة دون أي جدول زمني للسداد.

* من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: قد تكون تلك القروض تمويهاً لعمليات لتحويل الأموال.

الاستجابة: مناقشة المعاملة بالتفصيل مع الإدارة وطلب نسخة من اتفاقيات القرض وإرسال تأكيدات وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة 505 تتضمن الشروط الجوهرية للاتفاقية مع تقويم المبرر الاقتصادي لها والتحقق من الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. وفي حالة عدم وجود مبرر مناسب في سياق النشاط التجاري←عليك توثيق المسألة وتصعيدها داخلياً وتقييم الالتزام المتعلق بالإبلاغ عن العمليات المشتبه بها.

- الحالة الثالثة - التبرعات الخيرية

السيناريو: تُظهر سجلات العميل أن شركته تقوم بتبرعات ضخمة غير معتادة إلى العديد من المؤسسات الخيرية الصغيرة خارج الدولة.

من منظور مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب: من المتعارف عليه إساءة استخدام قنوات العمل الخيري لتمويل الإرهاب.

الاستجابة:

• الحصول على المستندات الداعمة:
- اتفاقيات التبرع أو سجلات التحويلات البنكية أو الفواتير أو الإيصالات المقدمة من المؤسسة الخيرية.
- محضر اجتماع الموافقة على التبرع من مجلس الإدارة أو التفويضات الداخلية لعملية التبرع.
- المراسلات التي تؤكد الغرض من التبرع والمستفيدين المعنيين به.

• تقييم مشروعية المؤسسات الخيرية المتلقية للتبرع:
- التحقق من تسجيل المؤسسة الخيرية لدى السلطات المعنية (على سبيل المثال: وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية أو جهات التسجيل المحلية للمؤسسات غير الحكومية).
- التحقق مما إذا كانت المؤسسة الخيرية أو كبار موظفيها (على سبيل المثال: أعضاء مجلس الإدارة أو المسؤولين التنفيذيين) مُدرجين في أي قوائم للعقوبات (الأمم المتحدة - مكتب مراقبة الأصول الأجنبية - مجموعة العمل المالي) أو إذا كانت لديهم روابط معلنة بالإرهاب أو أي أنشطة مشتبه بها أخرى.
- فحص المعلومات المتاحة للعامة مثل التقارير السنوية والمواقع الإلكترونية والمقالات الإخبارية والتقارير الإعلامية للتأكد من أن المؤسسة مؤسسةٌ مشروعة ولتحديد أي إشارات سلبية أو ادعاءات تتعلق بتمويل الإرهاب أو أي أنشطة أخرى مشتبه بها.

• التحقق من التوافق مع الأسس المتعارف عليها لنشاط الشركة
- مقارنة أنماط التبرع مع عمليات الشركة وتاريخها في التبرع.
- تقييم مدى تماشي التبرعات مع سياسات المسؤولية المجتمعية المطبقة لدى الشركة.
- تحديد المبالغ غير المعتادة أو المستفيدين الذين لا يطابقون قطاع النشاط التجاري أو النطاق الجغرافي المستهدف.

• تسجيل المكتشفات في ملف المراجعة، مع التنويه عن أي حالات تباين أو إشارات تحذيرية. وفي حالة وجود أي مخاوف، فعليك تصعيدها داخلياً إلى مسؤول الالتزام لاحتمالية إبلاغها إلى الإدارة العامة للتحريات المالية.

3-2 الإبلاغ عن الأنشطة المشتبه بها بفعّالية

عقب مراقبة المعاملات وفحصها لتحديد المخاطر المحتملة، يجب على المرخص لهم الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالإبلاغ لضمان الإبلاغ عن أي نشاط مشبوه بدقة وفعّالية وسرعة إلى الإدارة العامة للتحريات المالية.

واجبات الإبلاغ الرئيسية

في حالة التعرف على معاملات مشتبه بها، يجب على المرخص لهم:

1. الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها إلى الإدارة العامة للتحريات المالية

- يتضمن ذلك أي معاملات تبدو غير معتادة أو تفتقر إلى مبرر اقتصادي واضح أو تثير مخاوف مرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، طالما كانت هذه المخاوف قائمة على حقائق وحيثيات تجعل الاشتباه فيها منطقياً.

ملاحظة: لا يتحقق الحد الأدنى المقرر للإبلاغ بمجرد وجود حالة عدم التأكد وحدها، بل أيضاً بوجود مخاوف قائمة على أسس سليمة تشير الى احتمال بأن المعاملة تنطوي على نشاط غير نظامي.

- النظر في الأنماط المتبعة على مدار الوقت، أو المعاملات المتعددة المرتبط بعضها ببعض، أو المعاملات التي تتورط فيها دول أو أطراف مقابلة من المندرجين تحت فئة المخاطر المرتفعة.

2. الاحتفاظ بسجلات مُفصلة تدعم التقرير

- ينبغي أن تُغطي عملية التوثيق تفاصيل المعاملة وأسباب الاشتباه بها والمراسلات الداخلية المتعلقة بها والموافقات وأي أدلة تم فحصها.
- ينبغي أن تكون السجلات دقيقة ومكتملة ومحفوظة في مكان آمن بما يدعم أي خطوات متابعة أو تحقيقات مُحتملة من جانب الإدارة العامة للتحريات المالية.

3. ضمان اتباع إجراءات التصعيد الداخلية.

- إخطار المسؤول المعني بالالتزام أو بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لسياسات المكتب.
- اتباع سلسلة الإبلاغ الداخلية المُحددة لضمان تحقيق المساءلة وتوثيق إمكانية تتبعها.

معلومة مهمة: راجع الملحق (7): مثال: إجراءات التصعيد الداخلية للمعاملات المشتبه بها

4. ممارسة الحكم المهني والالتزام بالسرية.

- أخذ الحيطة عند مشاركة المعلومات داخلياً وقصر الوصول إليها على الموظفين المُصرح لهم بذلك، وألا تتم مشاركة المعلومات، حتى بين أفراد فريق الارتباط، سوى بناءً على مبدأ المعرفة على قدر الحاجة.
- تجنب إبلاغ العملاء أو الأطراف غير المُصرح لهم أثناء تنفيذ التزامات الإبلاغ.

معلومة مهمة: راجع الملحق (8): الحفاظ على السرية طوال إجراءات الإبلاغ - نصائح عملية

5. دعم عملية المراقبة والمتابعة المستمرة.

- تتبع حالة التقارير المقدمة وأي طلبات إضافية تتطلبها الإدارة العامة للتحريات المالية.
- إضافة الدروس المستفادة إلى عمليات فحص المعاملات وتقييم المخاطر التي ستجري مستقبلاً.

الاتصال بالعميل: الموازنة بين واجبات الاتصال طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتزامات السرية طبقاً للوائح غسل الأموال وتمويل الإرهاب

يُمكن للمرخص لهم تنفيذ مهام عملهم في ظل أُطر عمل يكمل بعضها بعضاً إلا إنها قد تتضارب أحياناً. فعلى سبيل المثال، يُباشر المراجعون عملهم طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة ولوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- طبقاً لإطار المعايير الدولية للمراجعة (على سبيل المثال: المعيار الدولي للمراجعة 240 (الغش) والمعيار الدولي للمراجعة 260 (الاتصال بالمكلفين بالحوكمة)، يجب على المراجعين إبلاغ الإدارة والمكلفين بالحوكمة بالمخاطر الهامة وأوجه القصور في أدوات الرقابة والمكتشفات غير المعتادة.
- بينما طبقاً لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يُلزم المراجعون بإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية مباشرة بأي حالات اشتباه، مع الحفاظ على السرية التامة وتجنب إطلاع العميل على ذلك.

باختصار:

تكون مسؤولية المراجع بناءً على ما سبق هي إطلاع العميل على الحقائق ونقاط الضعف والمخاطر دون الإفصاح له عن وجود بلاغ بخصوص معاملة مشتبه بها.

مثال توضيحي:

مسموح (الواجب طبقاً للمعايير الدولية للمراجعة): "تعرفنا على العديد من المدفوعات إلى جهات عبر الحدود دون وجود ما يكفي من العقود الداعمة لتلك المدفوعات. فهذا يدل على وجود قصور في أدوات الرقابة ويُعرض الشركة إلى مخاطر تتعلق بالالتزام والسمعة".

غير مسموح (التنبيه): "وتُثير هذه المدفوعات شبهات بارتباطها بغسل الأموال وسنرفع بها بلاغ إلى الإدارة العامة للتحريات المالية ".

التحديات وأوجه القصور في عملية الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها

يواجه المرخص لهم عادة تحديات عملية عند التعامل مع المعاملات غير المعتادة أو المشتبه بها، وتتسبب محاولة تحقيق التوازن بين الواجبات الأخلاقية والمتطلبات التنظيمية والواقع العملي في ظهور مناطق رمادية تتطلب منهم التأني في إصدار أحكامهم. ويُسلط الجدول أدناه الضوء على الأخطاء الشائعة ويوضح أسباب خطورتها ويُحدد طرق واضحة للاستجابة بما يساعد في الالتزام باللوائح السعودية والمعايير العالمية.

التحدي/ وجه القصور	سبب خطورته	الاستجابة
وضع حد مُعين للاشتباه	قد يصعب التمييز بين المعاملات غير المعتادة المشروعة والمعاملات المشتبه بها التي تستوجب الإبلاغ عنها.	تطبيق مبدأ «وجود سبب للاشتباه» بدلاً من وجود «إثبات». تصعيد الشكوك داخلياً والسماح لمسؤول الالتزام باتخاذ القرار بالإبلاغ عنها.
عدم كفاية التوثيق	يؤدي القصور في التوثيق إلى قصور في تتبع المراجعة والقدرة على الدفاع نظاماً عن إجراءات المرخص لهم.	الاحتفاظ بسجلات مُنظمة تشتمل على تفاصيل المعاملات ومبرر الاشتباه والملاحظات المتعلقة بالتصعيد والأدلة الداعمة في ملف آمن.
الاعتماد المفرط على تفسيرات الإدارة	قبول سردية العميل دون التثبت من صحتها قد يؤدي إلى التغاضي عن حالات تستوجب الإبلاغ عنها.	التحقق من صحة التفسيرات ومقارنتها ببيانات مستقلة (عقود - تأكيدات أطراف خارجية - قوائم العقوبات)، مع توثيق أي تناقضات بشكل واضح.
مخاطر التنبيه	تنبيه العميل عن غير قصد قد يُعيق سير التحقيقات وقد يُشكل مخالفة نظامية.	عدم طلب المستندات أو الإيضاحات سوى ضمن الروتين المعتاد للإجراءات مع عدم ذكر عبارة «مشتبه بها» أو «إبلاغ» للعميل.
عدم وضوح بروتوكولات التصعيد	عدم الوضوح قد يؤدي إلى حدوث تأخير أو الإبلاغ غير الدقيق أو عدم الالتزام بقواعد مكافحة غسل الأموال.	اتباع سياسة المكتب لمكافحة غسل الأموال، وفي حالة عدم وضوحها التصعيد للشريك المسؤول و/أو استشارة مسؤول الالتزام، مع السير وفقاً للإجراءات الرسمية لتجنب أي التباس.
التحيز والخوف من تأثر العلاقة مع العميل	الضغوط المتولدة من الرغبة في الحفاظ على العلاقات مع العميل قد تؤدي إلى تثبيط تصعيد البلاغ	الاستناد إلى الأخلاقيات المهنية ومعايير الاستقلالية، والتعامل مع كل مسألة مشتبه بها كالتزام نظامي وليس قرار عمل يُمكن التفاوض بشأنه
التعقيدات العابرة للحدود	يؤدي وجود عدة دول في المعاملة إلى تعقيد تقييم التزامات الإبلاغ والسلطات المعنية.	استشارة خبراء في الالتزام وفي الأنظمة فيما يتعلق بالقواعد واجبة التطبيق، وفي حالة وجود أي شكوك، إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية بصفتها السلطة الرئيسية.
سوء الفهم بشأن السرية	يخطئ بعض المراجعين الظن بأن الحالات المشتبه بها يُمكن إطلاع العملاء عليها، ويُمثل ذلك مخالفة لقواعد السرية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.	فصل الواجبات التي تفرضها المعايير الدولية للمراجعة (أدوات الرقابة والمخاطر) عن الواجبات المفروضة بموجب نظام مكافحة غسل الأموال (الشبهات)، وبمجرد الاشتباه، تعطى الأولوية لإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.
التأخر في الإبلاغ	قد يؤدي انتظار الحصول على «دليل قاطع» إلى الإخلال بعامل الوقت ومخالفة الالتزامات القانونية.	التصعيد في أقرب وقت ممكن بوجود اشتباه. تذكير: يتولى المراجعون الإبلاغ وتتولى الإدارة العامة للتحريات المالية التحقيقات.

مثال: وضع حد مُعين للاشتباه

راجع الملحق (9): دراسة حالة - سيناريو ممارسة الحكم المهني (مثال) شرح عملي حول التفاعل بين الإشارات التحذيرية والفجوات في التوثيق وتفسيرات الإدارة عند اتخاذ قرار بخصوص مدى استيفاء المسألة المشتبه بها لحدود الإبلاغ المقررة من الإدارة العامة للتحريات المالية.

تذكير !

- حافظ على السرية طوال عملية الإبلاغ.
- وثق مبررك المنطقي على الدوام: سبب اشتباهك في أي معاملة وكيفية تصعيد البلاغ بشأنها وماهية الإثباتات الداعمة المتوفرة.
- تحقق من وسائل الإعلام والمعلومات المفتوحة المصدر لاستكمال التقييم.
- تعاون مع مسؤول (مسؤولي) الالتزام في وقت مبكر. وتجنب مناقشة المسائل المشتبه بها مع العميل لتفادي تنبيهه.
- احتفظ بسجل دقيق للمراجعة: تاريخ/ توقيت الفحص والإجراءات المتخذة والموافقات التي تم الحصول عليها والقرار المتخذة ومبرراتها.

المراجع بصفته فاحص

تقييم التزام العميل بلوائح مكافحة غسل الأمـوال وتمـويل الإرهــاب

يـورد هذا الفصل إرشـادات عملية فيما يتعلـق بمراجعة العملاء الخاضعين للوائح مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب، بمـا في ذلك البنوك وشـركات التأمين وشـركات الاستثمـار وغيرها من الجهـات الخاضعة لأنظمة مكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهاب.

وفـي حين لا يتحمل المراجعون مسـؤولية إصـدار أي رأي تأكيدي فيما يتعلق بمـدى التزام العميل الخاضـع للتنظيم بلوائح مكافحـة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب، يجـب عليهم فحص وتقويم مـدى التزام العميـل بوضع وتنفيذ تدابير تسـتوفي المتطلبـات النظاميـة والتنظيمية. ويسـاعد هذا الفحـص المراجعين على التعرف علـى أي مخاطر محتملـة تتعلق بالقوائم الماليـة وتقييم الإشـارات التحذيرية المحتملة.

وفـي حالـة التعرف علـى مخاطر محتملـة تتعلق بالقوائـم الماليـة نتيجة لعـدم الامتثال، فيجـب على المراجعيـن تنفيذ إجراءات المراجعـة المُوجهـة للتعامل مع تلك المخاطـر، ومنها على سبيل المثـال اختبار الفعّالية التشـغيلية لأدوات الرقابة الرئيسـية لـدى العميـل. وبناءً على مكتشـفات المراجعـة، يُحدد المراجعـون ما إذا كان سـيتم التصعيد إلى السـلطات، أم الاتصـال بـالإدارة والمكلفيـن بالحوكمة، أم تعديـل رأي المراجعة، أم جميع ما سـبق.

باختصار:

سيرشـد هذا الفصـل المراجعين لفهم الإطـار المُطبق لدى العميل لمكافحة غسـل الأموال وتمويل الإرهـاب واختبار العناية الواجبـة وفحص مراقبة المعـاملات والإبلاغ عنها، والتعرف على الفجوات والإشـارات التحذيرية عملياً.

1-3 فهم إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى العميل

مـن أجـل التعرف علـى المخاطر المحتملـة المتعلقـة بالقوائم الماليـة وقبل بـدء المراجعين فـي اختبار الالـتزام بقواعد مكافحة غسـل الأموال وتمويـل الإرهاب، لابد من تكويـن فهم لبيئة أدوات الرقابـة لدى العميل فهمـاً دقيقاً. ولا ينطوي ذلـك على فحـص الوثائق فحسـب، بل يمتد كذلـك إلى مراقبـة كيفية تطبيـق السياسـات وإنفاذها عمليـاً. ويهدف ذلك إلـى التعرف علـى مدى توفير الإطـار المطبق لدى العميـل للضمانات الكافيـة للحماية من مخاطر غسـل الأموال وتمويل الإرهاب.

ما المتوقع لدى العميل:

- **الحوكمة:** تعيين مسـؤول التزام (أو مسـؤول مكافحة غسـل الأمـوال أو تمويـل الإرهاب) مع منحـه صلاحيات واضحة. وينبغـي توثيق مسـارات تصعيد الإبلاغ وتعميمهـا على مختلف إدارات المؤسسـة.
- **السياسـات والإجراءات:** أدلة شـاملة لمكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب، بما فـي ذلك عمليـات تقييم المخاطر وإرشـادات مراقبة المعـاملات وإجراءات ضـم العميل وبروتوكـولات التصعيد.
- **التدريب:** إثبات وجود برامج تدريب منظمة وسجلات متواترة ومواد تدريبية وسجلات بالحضور.
- **إطـار الإبلاغ:** إجراءات مُحددة للتعـرف على وتصعيد المعاملات المشـتبه بها، بما يتضمن بلاغات المعاملات المشـتبه بها والإخطارات الداخلية.

معلومة مهمة: الإشارات التحذيرية الشائعة: توجد سياسات على الورق إلا إنه لا يوجد إثبات على إجراء التدريب أو التنفيذ

الخطوات التي يتعين على المراجع اتخاذها:

1. الحصـول على دليل سياسـة مكافحة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهاب ومقارنتـه باللوائـح السـعودية. والتعرف على الفجـوات أو الإجراءات القديمـة أو العناصـر الناقصة.
2. إجراء مقابلة مع مسؤول الالتزام (أو مسؤول مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب) لفهم هيكل الحوكمة ومسارات الإبلاغ.
3. مراجعة مواد التدريب وأوراق الحضور للتأكد من حجم التغطية ومدى التكرار.
4. شرح عملية التصعيد باستخدام أمثلة حديثة للتنبيهات أو الحالات التي تعامل معها فريق الالتزام.

مثال:
يمكـــن للمراجعين اســـتخدام المقـــابلات المنظمة مع مســـؤولي الالـــتزام وموظفي الصـــف الأول أيضـــاً لتكوين فهم لإطـــار مكافحة غســـل الأمـــوال وتمويل الإرهـــاب المطبق لـــدى العميل.

نماذج أسئلة لمسؤولي الالتزام:
1- كيف يتعرف فريقك على العملاء ذوي المخاطر المرتفعة أثناء عملية الانضمام؟
2- ما العملية التي تتبعها عند اكتشاف موظفي الصف الأول لإشارات تحذيرية؟
3- كيـــف تتأكد من رفـــع بلاغات عن المعاملات المشـــتبه بها إلـــى الإدارة العامة للتحريات المالية ضمـــن الإطار الزمني المطلوب؟
4- ما دورية تحديث تقييمات مخاطر مكافحة غسل الأموال؟
5- كيف يتم ضمان رقابة مجلس الإدارة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟

نماذج أسئلة موظفي الصف الأول:
1- ما الخطوات التي تتخذونها إذا رفض العميل تقديم إثبات الهوية أو مصدر الأموال؟
2- متى كانت آخر جلسة تدريبية لك بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؟
3- هل يمكنك وصف موقف قمت فيه بتصعيد نشاط مشتبه به؟

التحقق النهائي (مثال)
- ☐ يوجد دليل لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وهو كامل ومحدث.
- ☐ لدى العميل صلاحيات ومسارات إبلاغ موثقة.
- ☐ جميع الموظفين المعرضين لمخاطر غسل الأموال لديهم سجلات تدريب.
- ☐ توجد عملية تصعيد واضحة للمعاملات المشتبه بها.

2-3 اختبار العناية الواجبة الخاصة بالعميل (العناية الواجبة الخاصة بالعميل/ اعرف عميلك)

يحتـــاج المراجعـــون إلى فهـــم عمليات العنايـــة الواجبة للعـــملاء المطبقة لـــدى العميـــل وتقويمها، وتقييم مـــدى ملاءمة إجراءات العنايـــة الواجبـــة الخاصة بالعميـــل وفاعليتها للحد من مخاطـــر التحريف الجوهـــري في القوائم المالية الناشـــئة عن عـــدم الالـــتزام بقواعد مكافحة غســـل الأموال وتمويـــل الإرهاب.

أدوات الرقابة المتوقع وجودها لدى العميل:
- سياسات موثقة للعناية الواجبة الخاصة بالعميل/ اعرف عميلك تتماشى مع أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية وإرشادات مجموعة العمل المالي.
- إجراءات انضمام منظمة تتضمن التحقق من إثبات الهوية وإثبات العنوان ومصدر الأموال والمستفيدين الحقيقيين وفحص الأشخاص المعرضين سياسياً/ العقوبات والكيانات الإرهابية المعروفة. ويُفضل استخدام قوائم تحقق موحدة لانضمام العملاء.
- تقسيم العملاء على أساس المخاطر (مخاطر منخفضة - متوسطة - مرتفعة)، وذلك من خلال نموذج تصنيف المخاطر.

معلومـــة مهمة: راجع الملحـــق (10): مصفوفة تقييـــم مخاطر العملاء (مثال مُبسَّـــط) مثالٌ على كيفية تحديـــد أوزان عوامل الخطـــر وكيفية ترجمة الدرجـــات الإجمالية إلى فئـــات تصنيف مخاطر للعـــملاء. ويمكن للمراجعين اســـتخدام مصفوفة تقييم مخاطر للعملاء لاختبـــار تصنيف المخاطر.

- إجراءات التصعيد للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة (مثل: موافقة الإدارة العليا وإجراءات العناية الواجبة المعززة). وتوثيق الاعتمادات وإجراءات العناية الواجبة المعززة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة.
- الفحص الدوري لملفات العملاء (على سبيل المثال: كل سنة إلى 3 سنوات، اعتماداً على تصنيف المخاطر).
- تقارير النظام التي تُظهر تأخر إجراء عمليات فحص العناية الواجبة للعملاء أو عدم اكتمالها.

معلومة مهمة: الإشارات التحذيرية الشائعة: يتم قبول العملاء ذوي المخاطر المرتفعة بالحد الأدنى من المستندات.

إجراءات العناية الواجبة المعززة
تتخطـــى إجراءات العنايـــة الواجبـــة المـــعززة حـــدود إجراءات العنايـــة الواجبـــة التقليدية للعـــملاء وتُطبق علـــى العملاء أو المعـــاملات التي تُصنف بأنهـــا ذات مخاطر مرتفعة (على سبيل المثال: الأشـــخاص المعرضين سياســـياً أو المعـــاملات البنكية عبـــر الحدود أو الهياكل المعقدة للشـــركات أو التعاملات مـــع دول ذات مخاطر مرتفعة). وينبغي علـــى المراجعين عند فحص

إجراءات العنايــة الواجبة المــعززة التحقق من وجــود التدابير التالية واختبــار فعّاليتها:

- موافقــة الإدارة العليــا: تتطلــب العلاقــات ذات المخاطر المرتفعــة موافقــةً موثقةً مــن الإدارة العليا قبــل إقامة تلك العلاقــة أو الاســتمرار فيها.
- التحقــق مــن مصدر الأمــوال/ الثــروة بالتفصيل: ينبغــي أن يكون الإثبات بعيــداً عما يُقر به العميل، بما يشــمل كشــوفات الحســابات البنكية أو القوائــم المالية المُراجعــة أو العقود أو اتفاقيــات بيع الأصول.
- الإجــراءات المعــززة للتحقــق من الهوية: التحقــق من الهوية باســتخدام العديد من المصــادر المعتمدة والمســتقلة (على ســبيل المثال: الســجلات الحكومية والتوثيقــات العدلية وتصديقات الســفارات الأجنبية).
- مطالعــة الأخبار الســلبية وإجــراءات التحقق مــن العقوبات: إجــراء مراجعــة منهجية لقواعــد البيانات العالمية ووســائل الإعــلام المحليــة وقوائم المراقبــة للتعرف علــى الروابط المحتملة بغســل الأمــوال أو تمويــل الإرهاب.
- قواعــد مراقبــة المعاملات: ســيناريوهات مخصصــة للعمــلاء ذوي المخاطــر المرتفعة (على ســبيل المثــال: خفض الحد الأدنــى المُحــدد للتحذير بشــأن المعامــلات غير المعتادة والمراقبة المســتمرة لنشــاط الحســاب).
- زيــادة وتيــر ة عمليات الفحــص: ينبغي تحديث ملفــات معلومات العمــلاء ذوي المخاطر المرتفعة مرة واحــدة على الأقل ســنوياً أو في موعــد أقرب من ذلك فــي حال تغير عوامــل المخاطر.

الخطوات التي يتعين على المراجع اتخاذها:

1. **اختبــار الملفــات:** اختيــار عينة من ملفــات العميل في جميع فئــات المخاطر. والتأكد مــن صحة وثائق الهويــة وسريانها، وصحــة تحديد هويــة المســتفيدين الحقيقييــن، والاحتفاظ بالمســتندات الخاصــة بمصدر الأمــوال، وإجراء الفحــص الخاص بالكشــف عن العقوبات وتوثيــق نتائجه، وتنفيذ عمليــات التحقق الخاصة بتمويــل الإرهاب، مثل المقارنــة بقوائم المنظمات الإرهابيــة والــدول ذات المخاطر المرتفعــة وأنماط المعاملات غيــر المعتادة.
2. **إعــادة تنفيذ تقييم المخاطر:** إعادة احتســاب تقييــم المخاطر لعملاء مختاريــن ومقارنته مع الدرجــات الممنوحة للعميل، وتقييــم الاعتبــارات المتعلقــة بعوامل مخاطر تمويــل الإرهاب فــي التقييم الكلي للمخاطــر، والتحقق من مدى اتســاقها ومبرر حــالات تجاوزها.
3. **اختبــار الاستثناءات:** اســتخدام مقتطفات من النظام (حال توافرهــا) لتحديد هوية العملاء المنضميــن دون إتمام إجراءات العنايــة الواجبة للعملاء، مــع التأكد مما إذا كانــت الاستثناءات قد تمت الموافقة عليها رســمياً.
4. **اختبــار العــملاء ذوي المخاطــر المرتفعة:** اختيار عينــة من العملاء ذوي المخاطــر المرتفعة والتحقق مــن تنفيذ إجراءات العنايــة الواجبــة المعززة، والحصول على موافقــة الإدارة العليا، وتنفيذ إجراءات المراقبة على النحو المُلزم به في السياســة.
5. **عمليــات التحقق مــن التوقيت:** التحقق من تنفيــذ التحديثات الدوريــة لإجراءات العناية الواجبة للعملاء بما يتماشــى مع السياســة. وفيمــا يتعلق بالعــملاء ذوي المخاطر المرتفعــة، التحقق من إجراء التحديثات الســنوية بما في ذلــك إعادة تقييم عوامل مخاطــر تمويل الإرهاب.

معلومــة مهمــة: راجع الملحق (11): نمــوذج برنامج العمل - اختبــار إجراءات العناية الواجبة للعملاء للحصول على إرشــادات بشــأن وضع إجراءات مراجعة العنايــة الواجبة للعملاء.

أمثلة:

- بنــك يفتــح العديد من الحســابات لأحد الأشــخاص المعرضين سياســياً الأجانــب دون إجــراء الفحوصات المعــززة لمراجعة معلومــات العميــل أو الحصول على موافقــة الإدارة العليــا، الأمر الذي يظهر معه وجود قصور شــديد فــي أدوات الرقابة.
- شــركة عقاريــة تقبل مشــترٍ يدفع قيمة عدد مــن العقارات نقــداً. وقد صنف العميل المشــتري ضمن العملاء "متوســطي المخاطــر" دون تنفيــذ إجراءات العناية الواجبة المعــززة أو التحقق من مصدر الأموال. وبعد إعــادة المراجع لتنفيذ الإجراءات، تبيــن أنه كان ينبغــي تصنيف العميل ضمــن العملاء "ذوي المخاطــر المرتفعة"، الأمــر الذي يدل على وجــود أوجه قصور فــي تصميــم نموذج التصنيف أو عــدم فعّالية تطبيقه مــع وجود فجوة في إجــراءات الالتزام.
- شــركة اســتثمار تقبل تحويــلات ضخمة من جهــة خارجية إلى حســاب العميــل دون التحقق مــن المســتفيد الحقيقي أو الغــرض مــن تحويــل الأموال، الأمــر الذي يبرز وجــود قصور جســيم فــي أدوات الرقابة الخاصــة بالعناية الواجبــة للعميل.
- شــركة تأميــن تصــدر العديد من وثائــق التأمين علــى الحياة مرتفعــة القيمة وتم ســداد أســعارها نقــداً دون التحقق من مصــدر الأمــوال أو تنفيذ إجــراءات العنايــة الواجبة المعــززة، ما يوضــح وجود فجوة واضحــة في إجــراءات الالتزام.
- شــركة خدمــات مالية تتلقــى تحويلات دولية متكــررة صغيرة القيمــة من عملاء مقيميــن فــي دول ذات مخاطر مرتفعة تُســتخدم مجتمعة في تمويل حســابات مرتبطة بمؤسســات خيريــة. ولم ينفذ العميل إجــراءات العناية الواجبــة المُعززة أو فحــص الروابط المحتملــة بتمويل الإرهاب، وهــذا أمر يُظهر فجوة جســيمة في إجــراءات الالتزام.

استخدام أعمال وحدة المراجعة الداخلية:

إذا كان لدى العميل وحدة مراجعة داخلية، يجوز للمراجعين النظر في استخدام أعمالها وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة 610. فعلى سبيل المثال، إذا نفذت وحدة المراجعة الداخلية مراجعة تفصيلية لملفات العناية الواجبة، يُمكن للمراجعين الخارجيين:

- تقويم مدى موضوعية وحدة المراجعة الداخلية وكفاءتها والمنهجية التي تتبعها.
- فحص تقارير المراجعة الداخلية لتكوين فهم أولي لحالة الالتزام.
- فحص نطاق اختبار إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل ومدى عمقه.
- إعادة تنفيذ مجموعة من اختباراتها للتأكد من موثوقيتها. وإذا كانت درجة الموثوقية مناسبة، يجوز للمراجعين الخارجيين تعديل نطاق الاختبارات الخاصة بهم مع التركيز على المجالات ذات المخاطر المرتفعة أو غير المشمولة من جانب وحدة المراجعة الداخلية.

3-3 فحص المراقبة المستمرة وفحص المعاملات

يعد فحص المراقبة المستمرة وفحص المعاملات من العناصر شديدة الأهمية في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعمول به لدى العميل. وعلى خلاف السياسات أو التدريبات، تتطلب هذه الإجراءات تنفيذها بشكل يومي مع تطبيق إجراءات صارمة لمراقبة جودة البيانات وممارسة حكم مهني. وبالنسبة للمراجعين، فغالباً ما يتم التعرف على أوجه القصور في تلك الإجراءات، على سبيل المثال: عدم متابعة التنبيهات أو عدم تحديث قوائم العقوبات أو تأخر عمليات الفحص المرتبطة بالمعاملات. ويُمكن أن تؤثر أوجه القصور تلك مباشرة على تقييم المخاطر الذي يجريه المراجع وما يتوصل إليه من استنتاجات.

سمات بيئة الرقابة القوية:

- **مراقبة المعاملات:** النظم الآلية (المعتمدة على القواعد أو المدعومة بالذكاء الاصطناعي) لرصد الأنماط غير المعتادة مثل حركة الأموال السريعة أو تقسيمها إلى أجزاء صغيرة أو المعاملات غير المتسقة مع ملف معلومات العميل. وينبغي التحقيق في التنبيهات وتوثيقها وإغلاقها مع بيان السبب أو تصعيدها داخلياً.

فحص العقوبات (المعاملات)[5]: ينبغي للعملاء فحص المعاملات ومطابقتها مع القوائم المحدثة للعقوبات لدى الأمم المتحدة والسلطات السعودية ومكتب مراقبة الأصول الأجنبية والاتحاد الأوروبي وغيرها من القوائم ذات الصلة. وينبغي أن يغطي الفحص المدفوعات الجديدة والجارية.

- **عمليات الفحص الدورية المرتبطة بالمعاملات:** ينبغي فحص التنبيهات، والإشارات التحذيرية للمعاملات، وأنواع المعاملات ذات المخاطر المرتفعة بانتظام لضمان فعّالية تطبيق أدوات الرقابة.
- **إطار التصعيد الداخلي:** ينبغي وجود إجراءات واضحة لتصعيد الأنشطة المشتبه بها المحتملة داخل مؤسسة العميل، وعادة ما يتم تصعيدها إلى فريق الالتزام أو مسؤول مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

الخطوات التي يتعين على المراجع اتخاذها:

1. الاستعراض الشامل للنظام والسياسة

- التأكد من ماهية أدوات المراقبة/ الفحص المستخدمة وتقييم مدى ملاءمتها لملف المخاطر الخاص بالعميل والمتطلبات التنظيمية.
- إجراء فحص للتأكد من تنفيذ فحص العقوبات على المعاملات وتحديثه.
- فحص الإجراءات الكتابية للتحقيق في الإنذارات وتصعيدها وتوثيقها.
- تقويم مدى تماشي قواعد المراقبة وحدودها مع سياسة المخاطر لدى العميل والمتطلبات التنظيمية، بما في ذلك مدى ملاءمتها لتغطية السيناريوهات المحتملة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب، مثل الودائع النقدية الكبيرة أو المنظمة أو التحويلات إلى دول ذات مخاطر مرتفعة أو المعاملات التي تنطوي على مؤسسات خيرية أو الأنماط التي تُشير إلى غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

5- يُرجى الاطلاع على قسم فحص العقوبات لدى العميل في الفصل 2-3.

مثال: أوجه القصور المحتملة في الأدوات

قدرة الأداة على القيام بوظائفها:
- البرنامج المستخدم لا يستوفي الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لاكتشاف المعاملات مرتفعة المخاطر (على سبيل المثال: غياب السيناريوهات أو استخدام خوارزميات قديمة).
- عدم القدرة على إجراء المراقبة الآنية أو الفحص المجمع بشكل كافٍ.

الإعدادات والصيانة:
- عدم تهيئة الأدوات بشكل صحيح (على سبيل المثال: ضبط الحدود على مستويات مرتفعة جداً أو تعطيل أنواع التنبيهات الأساسية).
- عدم تحديث البرنامج بانتظام ليعكس المخاطر المستجدة أو فئات العملاء المختلفة أو قوائم العقوبات المحدثة.

التكامل والتغطية:
- لا يقوم النظام بمراقبة جميع المعاملات (على سبيل المثال: التحويلات النقدية أو عمليات القيد الداخلية التي يتم تجاوزها).
- غياب التكامل بين نُظم المراقبة وفحص العقوبات وبيانات ملفات معلومات العميل.

ثغرات أدوات الرقابة:
- لا توجد أدلة على متابعة التنبيهات التي يصدرها النظام بشكل مستمر وفي الوقت المناسب.
- غياب التوثيق لعمليات ضبط النظام أو اختباره بشكل دوري من جانب قسم الالتزام.

2. اختبار الملفات - المعاملات ذات المخاطر المرتفعة والتنبيهات

عليك اختيار عينة للمعاملات ذات المخاطر المرتفعة والتنبيهات ذات الصلة لإعادة تنفيذ اختبار ملفات العميل، ودعم العملية بعمليات فحص وتقييم إضافية:
- مراقبة المعاملات: فحص مجموعة مختارة من التنبيهات وإعادة تنفيذ التحليل للتأكد من مدى وجود مبرر لقرار الإغلاق وتوثيقه.
- فحص العقوبات (المعاملات): إعادة إجراء عملية الفحص (أو طلب أدلة على النتائج) للتحقق من التحقيق في حالات التطابق المحتملة وتصعيدها داخلياً بالشكل المناسب.
- عمليات الفحص المرتبطة بالمعاملات: التحقق من إجراء عمليات الفحص الدورية للتنبيهات وأنواع المعاملات ذات المخاطر المرتفعة في الموعد المُحدد واعتماد نتائجها من مستوى الإدارة المعني.
- تقويم القواعد والحدود المقررة: فحص مجموعة قواعد نظام المراقبة وحدوده المقررة
- تكوين وضبط إعدادات النظام: فحص أدلة الضبط الدوري لإعدادات النظام بهدف تقليل النتائج الإيجابية الكاذبة وضمان الكشف عن المعاملات ذات المخاطر المرتفعة بفعالية.

معلومة مهمة: فيما يتعلق بخطوتي "تقويم القواعد والحدود المقررة" و"تكوين وضبط إعدادات النظام"، عليك النظر في إشراك مراجع لتقنية المعلومات للتحقق من فعالية أدوات الرقابة العامة لتقنية المعلومات وأدوات الرقابة على التطبيقات وتكوين إعدادات النظام وإجراءات ضبط النظام.

معلومة مهمة: راجع الملحق (12): مراقبة معاملات برنامج عمل مراجع تقنية المعلومات (مثال) للحصول على إرشادات حول المزيد من إجراءات مراجعة تقنية المعلومات المفصلة المتعلقة بتقويم القواعد والحدود المقررة وتكوين إعدادات النظام وضبطه

3.تقييم التوثيق والتصعيد الداخلي

- تأكيد تصعيد النشاط المشتبه به داخلياً إلى مسؤول الالتزام (أو مسؤول مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب).
- فحص توقيت التصعيد ومدى توافقه مع السياسات الداخلية.
- إجراء فحص للتأكد من احتواء الملفات على المبررات والأدلة الداعمة والموافقة النهائية.

4. الإبلاغ والمكتشفات

- توثيق أي ثغرات أو أوجه قصور مُحددة.
- تقديم توصيات عملية لتحسين قواعد المراقبة وتكوين إعدادات النظام وآليات التصعيد.

مثال عملي: بنك متوسط الحجم يعتمد على نظام مراقبة آلي. اختار المراجع عينة مكونة من عشرة تنبيهات لتحويلات مالية عالية القيمة تم إغلاقها على أنها "نتائج إيجابية كاذبة". وعند إعادة الفحص، تبين أن ثلاثة من هذه التنبيهات تفتقر إلى مبررات كافية، بينما أظهرت حالة واحدة مؤشرات تتوافق مع أسلوب "التمويه". كما تبيّن أن قواعد النظام كانت فضفاضة للغاية، وأن بعض أنواع المعاملات لم تكن خاضعة للمراقبة. ولم يمتلك البنك أي دليل على تصعيد الحالات إلى مسؤول الالتزام. وتشير هذه النتائج إلى ضعف فعّالية نظام المراقبة ووجود خلل في إجراءات التصعيد مما يزيد من مخاطر المراجعة.

4-3 تقويم التزامات العميل بالإبلاغ

يجب على المراجعين فحص مدى وفاء العميل بما عليه من متطلبات نظامية وتنظيمية فيما يتعلق بالإبلاغ وفقاً لنظامي مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. ويُعد فهم إطار الإبلاغ أمراً بالغ الأهمية لتقييم مخاطر المراجعة وتحديد الإشارات التحذيرية.

سمات بيئة الرقابة القوية:

- الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها: وجود سياسات تحدد بوضوح توقيت وكيفية تقديم بلاغات المعاملات المشتبه بها إلى الإدارة العامة للتحريات المالية.
- التصعيد الداخلي: التصعيد الفوري للنشاط المشتبه به إلى مسؤول مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب والإدارة.
- التوثيق: إعداد ملفات حالة لجميع البلاغات عن المعاملات المشتبه بها تتضمن المبررات والأدلة الداعمة والموافقات وتقديم التأكيد، وكذلك توثيق قرار عدم تقديم البلاغ توثيقاً ملائماً.
- الفحص الدوري: عمليات فحص دورية لضمان استمرار توافق آليات الإبلاغ مع التغييرات التنظيمية والسياسات الداخلية.

الخطوات التي يتعين على المراجع اتخاذها:

1. الحصول على المستندات وفحصها

طلب نُسخ مُجهلة من بلاغات المعاملات المشتبه بها المقدمة مؤخراً، وفحص سجلات التصعيد الداخلي للتأكد من فحص مسؤول الالتزام للنشاط المشتبه به، وفحص السياسات الداخلية لفهم العوامل المُحفزة ومعايير اتخاذ القرار والجداول الزمنية للإبلاغ.

2. اختبار الالتزام بإجراءات الإبلاغ

عليك اختيار عينة من المعاملات المشتبه بها المحتملة، وتتبع ما إذا كان قد تم تصعيدها داخلياً، ثم التأكد، في كل معاملة ضمن العينة، من قرار العميل بتقديم نموذج للإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها من عدمه، وفحص مبررات هذا القرار والموافقات عليه، والتحقق من تقديم بلاغات المعاملات المشتبه بها وفقاً للجداول الزمنية التنظيمية.

3. تقويم مدى الاكتمال والفعالية

عليك مقارنة عدد المعاملات ذات المخاطر المرتفعة أو التنبيهات ببلاغات المعاملات المشتبه بها المُقدمة لتحديد أي ثغرات محتملة، وتقييم مدى فعّالية العوامل المُحفزة للإبلاغ داخلياً وقنوات التصعيد وأدائها لوظيفتها على النحو المطلوب، وكذلك تقويم جودة واتساق قرارات العميل بشأن تقديم أو عدم تقديم بلاغات المعاملات المشتبه بها.

مثال عملي: سجلت شركة تأمين عدة دفعات نقدية غير معتادة لأقساط التأمين، مع ظهور أنماط تتوافق مع أسلوب تجزئة المبلغ الكبير إلى أجزاء صغيرة (على سبيل المثال: استلام عدة دفعات صغيرة تتجاوز مجتمعة الحدود المقررة المعتادة للعميل). وعند الفحص، لم يتبين تقديم أي نماذج للإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها، ولم يتم توثيق أي تصعيد داخلي للمسألة. وتشير هذه الثغرة إلى إخفاق كبير في إطار أدوات الرقابة الخاصة بالإبلاغ وتزيد من مخاطر المراجعة.

معلومة مهمة: راجع الملحق (13): مثال لبرنامج العمل - اختبار الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها لمزيد من إجراءات المراجعة التفصيلية بشأن اختبار إجراءات الإبلاغ لدى العميل.

معلومة مهمة: عند اختبار الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها، عليك النظر في إشراك مراجع للالتزام ومراجع لتقنية المعلومات للتحقق من نُظم إدارة الحالات وسير عمل آلية التصعيد وآليات الاحتفاظ بالأدلة، إلى جانب ضمان الحفاظ على سرية بيانات العميل أثناء الاختبارات واتباع قواعد حماية البيانات.

معلومة مهمة: الإشارات التحذيرية الشائعة: لم يتم تقديم أي بلاغات عن عمليات مشتبه بها على مدار عدة سنوات.

قائمة التحقق النهائية للمراجعين (مثال)

- ☐ هل تُقدم نماذج الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها وفقاً لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السعودي؟
- ☐ هل تتسم إجراءات التصعيد الداخلي بالوضوح ويتم اتباعها بشكل منتظم؟
- ☐ هل المستندات مستوفاة ويتم الاحتفاظ بها لأغراض المراجعة؟
- ☐ هل قرارات العملاء بشأن تقديم نماذج الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها مبررة وموافق عليها؟
- ☐ هل تُفحص أدوات الرقابة الخاصة بالإبلاغ بشكل دوري للتأكد من فعاليتها واتساقها مع اللوائح التنظيمية؟
- ☐ هل يحتفظ العميل بأدلة الموافقات والنماذج المُقدمة؟

5-3 تحديد الثغرات وكيفية الإبلاغ بأوجه القصور

عقب فحص إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى العميل، يجب على المراجعين تحديد أي أداة رقابة أو ثغرات في الالتزام وتحديد الخطوات المناسبة للإبلاغ بها ومتابعتها. ويتضمن ذلك التمييز بين أوجه القصور في أدوات الرقابة الداخلية وعدم الالتزام باللوائح التنظيمية والتزامات الإبلاغ المُحتملة للمراجع.

الخطوات التي يتعين على المراجع اتخاذها:

1.تصنيف المكتشفات:

- تحديد ما إذا كانت كل مشكلة مُتعرف عليها مرتبطة بقصور في أدوات الرقابة الداخلية و/أو عدم الالتزام باللوائح النظامية/ التنظيمية.
- تضمين الجوانب المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب عند تصنيف المكتشفات.

أمثلة:

- اكتشف أحد البنوك ضم عملاء من ذوي المخاطر المرتفعة دون تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة بالشكل المناسب أو منح موافقة من الإدارة العليا. ويُمثل ذلك قصوراً في أدوات الرقابة الداخلية (الإخفاق في اتباع إجراءات الضم الداخلية) وعدم التزام باللوائح النظامية (المتطلب التنظيمي بتنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة للعملاء ذوي المخاطر المرتفعة) على حد سواء. وقام المراجع بتوثيق مدى شدة القصور ورفع توصيات بإجراءات التصحيح.
- خلال اختبار ملف المعلومات، تعرف المراجعون على العديد من المعاملات التي تنطبق عليها معايير الإشارات التحذيرية لدى العميل إلا إنه لم يتم تصعيدها أو تقديم نموذج الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها بشأنها. ويُعد ذلك قصوراً في أدوات الرقابة، نتيجة لعدم اتباع إجراءات التصعيد الداخلي، كما أنها قد تسبب احتمالية عدم الالتزام باللوائح النظامية وذلك لعدم الوفاء بالواجب النظامي بالإبلاغ عن العمليات المشتبه بها. كما أن تحديد ما إذا كان ذلك يشكل مخالفة تنظيمية فعلية يعتمد على طبيعة المعاملات المغفلة وتفسير الجهة التنظيمية لذلك. لذا، ينبغي على المراجعين أن يتعاملوا معها على أنها من المكتشفات الخطيرة التي تتطلب التصحيح والنظر في تنفيذ التزامات الإبلاغ.
- نظام مراقبة المعاملات لدى العميل يتضمن حدوداً مرتفعة للغاية، ما يتسبب في عدم اكتشاف المعاملات غير المعتادة. ولاحظ المراجع وجود ثغرة في أدوات الرقابة تؤثر على تغطية مخاطر كل من غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع توصيات بضبط قواعد النظام وتقديم تدريب معزز لموظفي الرقابة. وعلى الرغم من أنه قد تم إغفال معاملات مشتبه بها، إلا إنه لم يتم تأكيد وجود أي حالة عدم التزام فعلية.

2. توثيق مدى شدة القصور وتأثيره المحتمل:

- تقييم أهمية كل مكتشف من المكتشفات ضمن إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى العميل، مع الأخذ في الاعتبار أي أدوات رقابة للمعالجة.
- بالنسبة لكل مكتشف من المكتشفات، عليك تحديد ما إذا كانت المشكلة تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو كليهما، حيث يؤثر هذا التمييز على الآثار التنظيمية المترتبة ومدى شدة المخاطر.
- النظر بعين الاعتبار في التأثيرات المحتملة على القوائم المالية والتزامات الالتزام والمخاطر المتعلقة بالسمعة.

3. رفع توصيات بالإجراءات التصحيحية:

- تقديم توصيات عملية لمعالجة المشكلة، تتضمن تحديث السياسات أو تعزيز أدوات الرقابة أو التدريب، مع ضمان أن تؤدي الإجراءات التصحيحية لتلافي مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على النحو المناسب.
- مراقبة متابعة العميل للمسألة.

معلومة مهمة: يتعين على المراجعين توثيق جميع المكتشفات بصورة منهجية باستخدام ورقة تقويم المكتشفات. راجع الملحق (14): ورقة تقويم المكتشفات (مثال) للحصول على نموذج مُنظم يتضمن أعمدة للتصنيف ودرجة شدة المخاطر وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتوصيات والجهة المسؤولة والتاريخ المستهدف واستنتاج المراجع.

4. تقييم التزامات الإبلاغ المفروضة على المراجع:

- تقويم مدى تسبب أي مكتشفات في تفعيل متطلبات الإبلاغ المفروضة على المراجع بموجب نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب السعودي أو معايير المراجعة (على سبيل المثال: معيار المراجعة 250 ومعيار المراجعة 260 ومعيار المراجعة 265).
- تحديد مدى ضرورة التواصل مع الإدارة و/أو المكلفين بالحوكمة و/أو السلطات التنظيمية.

الجهة المخوّلة بتلقي البلاغات

فيما يتعلق بكل من أوجه القصور في أدوات الرقابة والحالات (المحتملة) لعدم الالتزام، يجب على المراجعين أن يُقرروا بعناية الجهة التي يجب إبلاغها بالمسألة:

الإبلاغ داخلياً (داخل مؤسسة العميل):

- يتم إبلاغ جميع المكتشفات في البداية إلى إدارة العميل.
- يجب إبلاغ المكلفين بالحوكمة (على سبيل المثال لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة) بأوجه القصور الهامة وجميع حالات عدم الالتزام الفعلية أو المحتملة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإبلاغ خارجياً (خارج مؤسسة العميل):

- في الحالات التي قد تُشير فيها أوجه القصور أو حالات عدم الالتزام إلى مخالفات للوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجب على المراجعين النظر في التزامات الإبلاغ عنها إلى الجهة التنظيمية للقطاع (على سبيل المثال: البنك المركزي السعودي أو هيئة السوق المالية أو غيرها من السلطات المعنية).
- إذا كانت المكتشفات تتعلق بمعاملات مشتبه بها أو احتمالية تمويل الإرهاب، يجب تقديم نموذج الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها إلى الإدارة العامة للتحريات المالية (يُرجى الاطلاع على الفصل 3-2).
- في حالات عدم الالتزام الجسيمة والتي لم يتم معالجتها أو سوء السلوك المهني، يتعين على المراجعين تصعيد المسألة إلى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين أو أي جهة إشرافية أخرى معنية بما يتماشى مع اللوائح المعمول بها.

ينبغي على المراجعين ألا يقتصروا في التوثيق على التصنيف ودرجة شدة المكتشفات وأن يذكروا أيضاً المبررات المنطقية لاختيارهم مسار الإبلاغ.

تذكير !

ينبغي للمراجعين التركيز على كيفية عمل أدوات الرقابة على أرض الواقع ومدى فاعلية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويُمكن أن يؤثر إغفال ذلك على تقييم مخاطر المراجعة واستنتاجات الرقابة الداخلية وواجبات المراجع في الإبلاغ واستنتاجات المراجعة.

4

أفضل الممارسات

وأبرز النقاط الجوهرية المستخلصة

يجمع هـذا الفصل جميع الدروس الرئيسـية المسـتفادة والمبادئ والمناهج العملية المسـتخلصة من الدليل ويسـلط الضوء علـى دور المراجـع في الالتزام بلوائح مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب. كما يُقدم إرشـادات قابلـة للتطبيق تهدف إلـى مسـاعدة المراجعين في أداء واجباتهـم بفعّاليـة وإدارة المخاطر والحفاظ علـى النزاهة المالية والالـتزام بالمتطلبات التنظيمية.

المجال	النقاط الرئيسية للمراجعين
الإبلاغ والتوثيق	- الاحتفاظ بأوراق العمل الداعمة للاستنتاجات - توثيق تقييم مخاطر العميل والأدلة الناتجة عن الاختبارات - الاحتفاظ بسجل لأي نماذج بلاغات حول المعاملات المشتبه بها تم تقديمها - ضمـان وضـوح تقاريـر الإبلاغ بمـا يدعـم المسـاءلة ويسـهل عمليـة الفحـص مـن قبـل الجهـات التنظيميـة
الحدود الأخلاقية والنظامية	- المراجعون ليسوا جهات تنظيمية: يضطلعون بالتقييم والإبلاغ ولا يضطلعون بالإنفاذ - ممارسة نزعة الشك المهني، حتى مع العملاء الموثوق فيهم - الموازنـة بيـن السريـة وواجـب الإبلاغ عـن حـالات عـدم الالـتزام إلـى الإدارة والجهـات التنظيميـة (عنـد الحاجـة)
الكفاءة والأخلاقيات	- الاطلاع الدائم على لوائح وإرشادات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - الحفاظ على الاستقلالية وممارسة نزعة الشك المهني - الحفاظ على السرية والنزاهة والموضوعية
التحسين المستمر	- فحص إجراءات المراجعة وتحديثها بانتظام - عقد مقارنة معيارية مع أفضل الممارسات السعودية والدولية - مشاركة الدروس المستفادة لتعزيز جودة المراجعة والنزاهة المالية
دمج قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في عملية المراجعة	- دمـج مخاطـر مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب فـي تخطيـط المراجعـة وتحديـد القطاعـات والعمـلاء والمنتجـات ذات المخاطـر المرتفعـة. - المواءمـة مـع المعاييـريـن الدولييـن للمراجعـة ٣١٥ و٣٣٠ وتقييـم أوجـه القصـور فـي أدوات الرقابـة والتأثيـر المحتمـل علـى القوائـم الماليـة. - اسـتخدام تحليـل البيانـات للكشـف عـن الأنمـاط غيـر المعتـادة وإجراء اختبـارات المعاملات المسـتهدفة للعمـلاء ذوي المخاطـر المرتفعة. - الاسـتفادة مـن المتخصصيـن الداخلييـن فـي مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الإرهـاب والالـتزام لفهـم السياسـات والإجراءات ونُظـم المراقبـة والاعتمـاد علـى المسـتندات ومسـؤولية المراجـع.

ختاماً

- يعمل المراجعون كمراقبين في معركة المملكة العربية السعودية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ينبغـي أن يقـدم المنهج القائم على المخاطر إرشـادات بشـأن عمـق اختبارات مكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهاب ونطاقها.
- تسـاعد الأدوات العمليـة، مثل قوائم التحقق والإشـارات التحذيرية والإجـراءات المنظمة، المراجعين علـى توحيد إجراءات الإشـراف والتأكد من إضافتها قيمة لعمليـة المراجعة.
- الحفاظ على الاستقلالية والنزاهة واليقظة أمر ضروري لحماية النظام المالي.

الملحـق (1): اسـتقراء الإشـارات التحذيرية: الفئـات الشـائعة ذات المخاطر المرتفعة لمكافحة غسـل الأمـوال وتمويل الإرهـاب (أمثلة)

الفئة ذات المخاطر المرتفعة	الأمثلة	الملاحظات/ الإشارات التحذيرية
أنواع المعاملات	- عمليات إيداع أو سحب بمبالغ نقدية كبيرة لا تتوافق مع حجم العميل - الحركة السريعة للأموال عبر حسابات متعددة (التمويه) - تقسيم المعاملات الكبيرة إلى أجزاء صغيرة أسفل الحدود المُقررة للإبلاغ - التحويلات البنكية الدولية إلى الدول ذات المخاطر المرتفعة	البحث عن تكرار أو حجم أو تعقيد غير معتاد لا يتناسب مع النشاط التجاري للعميل
السلوك السابق	- تغييرات متكررة في المخولين بالتوقيع عن الحسابات - التغيير المفاجئ في أنماط المعاملات - المشاركة في معاملات مشتبه بها أو تم الإبلاغ عنها سابقاً حالات سابقة من عدم الالتزام أو مشاكل تنظيمية سابقة	المقارنة مع نشاط الفترة السابقة وملف معلومات العميل ومراقبة الانحرافات المفاجئة
القطاعات/ العملاء ذوي المخاطر المرتفعة	- الشركات التي تعتمد اعتماداً شديداً على النقد (تجارة التجزئة - الضيافة) - المطورون والوسطاء العقاريون - شركات الاستيراد والتصدير - المنظمات غير الحكومية التي تتلقى تبرعات دولية - الأشخاص المعرضون سياسياً وأقاربهم والمقربون منهم	النظر في عوامل التعرض الجغرافي والتدقيق التنظيمي ونقاط الضعف المعروفة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الملحـــق (2): قائمـــة التحقـــق لمراقبة العـــملاء - تقييم المخاطـــر المرتفعة في مجال مكافحة غســـل الأمـــوال وتمويل الإرهـــاب (مثال).

قائمة التحقق لمراقبة العملاء - تقييم المخاطر المرتفعة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب			
اسم العميل: _____ الفاحص: _____ التاريخ: _____			
الفئة	**التحقق/ الإجراء**	**المكتشفات/ الملاحظات**	**المتابعة**
ملف معلومات العميل	- التحقق من هوية المستفيد الحقيقي - تقييم التعرض الجغرافي - تحديد مخاطر الصناعة/ القطاع - التحقق من حالة الأشخاص المعرضين سياسياً والأطراف ذات العلاقة		
مراقبة المعاملات	- مراجعة مبالغ/ وتيرة المعاملات غير المعتادة - التعرف على الحركة السريعة للأموال/ التمويه - التحقق من أنماط تقسيم المعاملات إلى أجزاء صغيرة - المقارنة مع قوائم العقوبات والمراقبة		
السلوك السابق	- مراجعة المعاملات التي سبق التحذير بشأنها - مقارنة الأنماط الحالية بالأنماط السابقة		
التوثيق والإبلاغ	- توثيق جميع الإشارات التحذيرية المتعرف عليها - تحديد مدى ضرورة إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية		
المراجعة المستمرة	- جدولة موعد الفحص القادم		
الاستنتاج: **تقييم المخاطر:** [على سبيل المثال: مرتفعة/ متوسطة/ منخفضة] **إجراءات المتابعة:** [على سبيل المثال: الحاجة الى استشارات، أو الحاجة إلى اعتماد لجنة الالتزام (CAEC)، أو ما إذا كانت إجراءات المراجعة المستهدفة ضرورية]			

معلومات مهمة:

- اســـتخدم المصادر المتاحة للجمهور مثل مؤشـــر أســـعار المســـتهلك وقائمة الـــدول ذات المخاطر المرتفعـــة لدى مجموعة العمل المالـــي وقوائم العقوبات المحليـــة/ الإقليمية.
- ركز على الانحرافات عن السلوك الطبيعي للعميل ولا تقتصر تركيزك على المبالغ.
- حدث وتيرة المراقبة بناءً على تقييم المخاطر: العملاء ذوي المخاطر المرتفعة = زيادة عدد مرات الفحص.

الملحق (3): برنامج العمل - مراقبة المعاملات (مثال)

الهدف: تحديد وتقييم المعاملات التي قد تشير إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

1. فهم ملف معاملات العميل
- توثيق تدفقات المعاملات العادية (الفواتير - الموردين - قاعدة العملاء - الاستخدامات البنكية).
- التعرف على أنواع وأحجام المعاملات المتوقعة.

2. تحديد المجالات ذات المخاطر المرتفعة لإجراء اختبارات مفصلة
- التحويلات العابرة للحدود
- عمليات استلام/ دفع نقدية عالية القيمة
- التبرعات والرعاية ورسوم الاستشارات
- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات مع الخارج

3. إجراء اختبار مفصل
- تتبع المعاملات المحددة في المستندات الداعمة (العقود والفواتير والإيصالات البنكية).
- النظر في شروط الدفع غير المعتادة (على سبيل المثال: المبالغ التقريبية أو عدم وجود فواتير أو عدم وضوح الأطراف المقابلة أو التسعير غير المنصف)، ومقارنة ذلك بالمعايير المتعارف عليها في القطاع (على سبيل المثال: أن يكون التسعير أعلى أو أقل بكثير من أسعار السوق).
- متابعة المخالفات (على سبيل المثال: فحص الأدلة حول كيفية التفاوض على الأسعار).

4. تقييم المبرر الاقتصادي
- طرح السؤال: هل هذه المعاملة منطقية من الناحية التجارية؟
- توثيق شرح الإدارة وتقويم مدى صحته.

5. توثيق المكتشفات والتصعيد
- تسجيل جميع الإشارات التحذيرية في أوراق عمل مكافحة غسل الأموال الخاصة بالمراجع.
- في حال ظل الاشتباه قائماً دون حل ← على المراجع تصعيد المسألة داخلياً إلى مسؤول الالتزام في الشركة وتقويم الالتزام بإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.

معلومة مهمة: لا يقتصر رصد المعاملات على فحص كل معاملة، بل ينبغي التركيز على الأنماط والاستثناءات بحثاً عما يبدو غير معتاد مقارنةً بنموذج عمل العميل والقطاع الذي يعمل فيه وملف معلومات المخاطر الخاص به.

الملحق (4): الإشارات التحذيرية لتمويل الإرهاب: الأموال والبضائع (أمثلة)

الأسلوب/ الشكل	البيان/ الأمثلة	الإشارات التحذيرية
التبرعات المباشرة	يتم تقديم الأموال مباشرة إلى الجماعات الإرهابية، على سبيل المثال من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات أو "تنمية المجتمع"	التبرعات غير المعتادة والقصور في إجراءات العناية الواجبة وأداء مدفوعات لمؤسسات في دول ذات مخاطر مرتفعة
التبرعات غير المباشرة عبر المنظمات غير الحكومية/ المشاريع	تذهب الأموال إلى مشاريع تمول الإرهاب في حقيقتها مثل بناء المدارس أو المشاريع الطبية، حيث يدعم جزء من الأموال الجماعات الإرهابية	غياب مراقبة الاستخدام النهائي ووجود شركاء يفتقرون إلى الشفافية والرقابة غير الكافية
المدفوعات للموردين/ المقاولين	يمتلك الموردون أو مقاولو الباطن روابط بالإرهاب، على سبيل المثال: تقوم شركة خدمات لوجستية بإرسال الفواتير من خلال مقاول باطن مرتبط بجماعات إرهابية	سلاسل إمداد معقدة ومدفوعات غير مفسرة وموردون في دول ذات مخاطر مرتفعة
رعاية الفعاليات/ الأندية	ترعى الشركات الفعاليات أو الأندية التي تعمل كغطاء لجمع التبرعات وتوجيه الأموال إلى جماعات إرهابية	رعاية منظمات غير معروفة أو ذات مخاطر مرتفعة وغياب الشفافية
استخدام السلاسل والمنشآت المالية	يتم توجيه الأموال عبر منشآت متعددة لتصل إلى الجماعات الإرهابية، على سبيل المثال: تحويلات عبر شركات تابعة دولية أو مشاريع مشتركة أو هياكل ائتمان	توجيه مدفوعات غير معتادة وهياكل ملكية معقدة وعدم توافر معلومات حول المستفيد الحقيقي
التمويل الجماعي/ وسائل التواصل الاجتماعي	المنصات الإلكترونية المستخدمة لجمع التبرعات الصغيرة، على سبيل المثال: الحملات الإنسانية حيث يتم تحويل الأموال إلى الجماعات الإرهابية	التبرعات لمشاريع غير معروفة أو ذات مخاطر مرتفعة والتراكم السريع للمبالغ الصغيرة
النقد والأدوات مسبقة الدفع	تُستخدم النقود أو البطاقات مسبقة الدفع لنقل الأموال دون الكشف عن الهوية	المعاملات التي تتطلب كميات كبيرة من النقد خارج الأنماط الطبيعية والودائع الصغيرة المتكررة
التوريد المباشر للبضائع	توريد المواد أو المنتجات مباشرة إلى الجماعات الإرهابية مثل الأسلحة والذخيرة ومعدات الحماية والمنتجات الكيميائية	الموردون في الدول ذات المخاطر المرتفعة والطلبات أو الشحنات غير المعتادة وعدم توفر شهادات المستخدم النهائي
التوريد غير المباشر عبر المقاولين/ الشركاء	تُسلم البضائع إلى الشركات التي تقوم بإرسالها إلى الإرهابيين	سلاسل توريد معقدة ووسطاء غير معروفين ووجود تناقضات في الفواتير أو بوالص الشحن
البضائع ذات الاستخدام المزدوج	البضائع التي يمكن استخدامها للأغراض المدنية والعسكرية، على سبيل المثال: الطائرات بدون طيار وأنظمة الاتصالات ومعدات نظام تحديد المواقع العالمي وبعض المواد الكيميائية	وجهات في دول ذات مخاطر مرتفعة وطلبات بالجملة خارج النطاق المعتاد وفقاً لملف معلومات الشركة ومحدودية التوثيق
إساءة استخدام البضائع الخيرية أو الإنسانية	تحويل البضائع المخصصة للمساعدات الإنسانية (المواد الغذائية والمستلزمات الطبية والملابس المعاد توجيهها) إلى الجماعات الإرهابية	منظمات غير حكومية أو شركاء محليين لم يتم تنفيذ إجراءات العناية الواجبة لهم ووجود طرق توزيع غير معتادة
الرعاية/ التبرع بالمعدات	تتبرع الشركات بالمعدات التي تُستخدم دون علم في الأعمال الإرهابية، مثل أجهزة الكمبيوتر والمركبات والمعدات اللوجستية	تبرعات لمؤسسات في دول ذات مخاطر مرتفعة وعدم وجود رقابة على الاستخدام النهائي

الملحق (5): توزيع الإشارات التحذيرية - مراقبة المعاملات (مرجع سريع للمرخص لهم) (أمثلة)

المعاملة/ السلوك	أسباب الخطورة (مؤشر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب)	الإجراء المتخذ/ المتابعة
ودائع بمبالغ نقدية كبيرة أسفل الحدود المقررة تنظيمياً للإبلاغ	تقسيم المعاملات إلى أجزاء صغيرة لتفادي كشفها	التحقق من مصدر الأموال والتحقق من الفواتير والمبرر التجاري وتوثيق المكتشفات
قروض غير مبررة من أطراف ذات علاقة إلى كيانات خارجية	إخفاء التحويلات المالية، دول ذات مخاطر مرتفعة	الحصول على اتفاقيات القروض والتحقق من موافقة مجلس الإدارة وتمحيص المبرر الاقتصادي والتصعيد في حالة الاشتباه
التحويلات الدولية المتكررة إلى دول ذات مخاطر مرتفعة	احتمالية وجود عملية تمويه أو تمويل للإرهاب	فحص غرض المعاملة والتحقق من المستندات الداعمة ومقارنتها مع نموذج العمل وتوثيق الإشارات التحذيرية
التغيير المفاجئ في أنماط الدفع (على سبيل المثال: حسابات جديدة أو تكرار معاملات بشكل غير معتاد)	محاولة إخفاء مصدر الأموال أو وجهتها	تحديد الحسابات الجديدة وتتبع مصدر الأموال ومناقشتها مع الإدارة وتسجيل أي معاملات غير مفسرة
تبرعات كبيرة لمؤسسات خيرية غامضة	قناة محتملة لتمويل الإرهاب	طلب مستندات تسجيل المؤسسة الخيرية والتحقق من شرعيتها والتحقق من توافقها مع نشاط الشركة والتصعيد إذا لزم الأمر
المعاملات دون فواتير أو عقود	الافتقار إلى الشفافية واحتمالية وجود شبهة غسل أموال	طلب المستندات الداعمة وتقييم المبرر الاقتصادي والتوثيق والتصعيد إذا لم يكن هناك تفسير
مدفوعات إجمالية أو تحويلات صغيرة متعددة لنفس المستفيد	إمكانية وجود عملية تقسيم المدفوعات إلى أجزاء صغيرة/ تمو يه	تجميع المدفوعات والتحقيق في مصدر الأموال والغرض منها وتمحيص تفسير الإدارة وتوثيق الإجراءات
معاملات في قطاعات ذات مخاطر مرتفعة (على سبيل المثال: المعادن الثمينة والبناء والعقارات)	القطاعات المستخدمة بشكل شائع في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب	إجراء اختبارات مستهدفة والتحقق من مصدر الأموال واستخدامها وتقييم المعقولية وفقاً لمعايير القطاع
الأشخاص المعرضون سياسياً/ أقاربهم أو المقربون منهم	مخاطر الفساد/ الرشوة	التحقق من قوائم العقوبات والأشخاص المعرضين سياسياً وتنفيذ إجراء العناية الواجبة المعززة ومراجعة المعاملات التي تنطوي على الأشخاص المعرضين سياسياً وتوثيق التقييم المنفذ والإجراءات المتخذة
تقديم الهدايا أو المقتنيات الفاخرة للعملاء (على سبيل المثال: الساعات والسيارات)	احتمالية وجود رشوة/ فساد وإخفاء مدفوعات غير مشروعة	فحص مطالبات النفقات وتفنيدها وفقاً لسياسة الشركة وتقييم مدى شرعيتها وتصعيدها إذا كانت غير متسقة
زيادة أو خفض قيمة فواتير السلع/ الخدمات	غسل الأموال عن طريق التجارة وإخفاء التحويلات المالية	مقارنة الفواتير مقابل القيمة السوقية ومراجعة العقود واختبار معقولية التسعير وتصعيد الفروقات غير المبررة

الملحق (6): الواجبات الرئيسية في مراقبة المعاملات - تحليلات تفصيلية (مثال)

فحص السجلات المحاسبية بحثاً عن أي قيود غير معتادة في دفاتر اليومية والحركات النقدية ومعاملات الأطراف ذات العلاقة وحسابات دفتر الأستاذ العام الحساسة.

ماذا يعني هذا في الواقع العملي؟

يُنتظر من المرخص لهم تحديد مؤشرات عدم الالتزام أو الغش أو غسل الأموال عبر الفحص الشامل للسجلات المحاسبية للعميل وتجاوز عمليات التحقق السطحية لفهم الأنماط والتوقيت والمبرر التجاري وراء معاملات معينة.

يدعم هذا العمل الالتزامات التي يفرضها المعيار الدولي للمراجعة 250 والأنظمة المحلية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة العربية السعودية، خاصة في حالة وجود اشتباه بوجود نشاط غير معتاد أو غير نظامي قد يترتب عليه تحريف جوهري في القوائم المالية أو إثارة الحاجة لإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.

كيفية تنفيذ هذا العمل: إرشادات عملية

1- قيود يومية غير معتادة

- متى يتم التنفيذ:

في إطار خدمات المحاسبة المستمرة أو دعم إعداد التقارير المالية أو عمليات الفحص الدورية، خاصةً مع اقتراب عمليات الإغلاق نهاية الشهر أو العام، وهي الأوقات التي تكون فيها القيود اليدوية أكثر شيوعاً.

- كيفية تحديد الإشارات التحذيرية:

استخدم أدوات تحليل البيانات أو عوامل التصفية لتحديد القيود التي تحتوي على:

- أوصاف غامضة (على سبيل المثال "تعديل"، "بنود متنوعة (أو: "متنوع")، "نثرية")
- التسجيل اليدوي خارج سير العمل العادي
- قيود دفاتر اليومية المسجلة بعد ساعات العمل أو من موظفين غير محاسبين
- أرقام أو قيود إجمالية دون وجود مستندات مرتبطة بها
- التعديلات التي تؤثر على الحسابات الحساسة (على سبيل المثال: الإيرادات والنفقات والأرصدة بين الشركات)

- المصادر التي ينبغي فحصها:

دفتر الأستاذ العام وسجلات دفاتر اليومية وسجلات المعاملات أو تواريخها والمستندات الداعمة وسير إجراءات الحصول على الموافقات.

أمثلة: المستندات الداعمة لقيود دفاتر اليومية غير المعتادة

عند فحص قيود دفاتر اليومية غير المعتادة أو المدخلة يدوياً، ينبغي على المرخص لهم فحص المستندات الداعمة لتقييم مشروعية القيود ودقتها والمبرر التجاري لها. وتتضمن المستندات ذات الصلة ما يلي:

1. إيضاحات الإدارة أو المذكرات الداخلية: المبررات الكتابية أو المذكرات الداخلية التي تشرح الغرض من قيد دفتر اليومية، خاصة فيما يتعلق بعمليات التعديل أو إعادة التصنيف.
2. المراسلات عبر البريد الإلكتروني: رسائل البريد الإلكتروني أو التعليمات الصادرة من الإدارة العليا أو موظفي الشؤون المالية بالتفويض بالقيد أو مناقشته.
3. جداول البيانات أو العمليات الحسابية: الملفات التي تدعم التقديرات أو المستحقات أو المخصصات أو حسابات هبوط القيمة أو طرق التخصيص.
4. العقود والاتفاقيات: الوثائق النظامية الأساسية للمعاملات المتعلقة بالإيرادات المؤجلة أو الإيجارات أو ترتيبات الخدمة أو الأدوات المالية.
5. الفواتير وتأكيدات الدفع: فواتير الموردين أو العملاء ذات الصلة وإثباتات الدفع المقابلة لأغراض إثبات المصروفات أو تسوية الإيرادات.
6. كشوف الحسابات المصرفية أو إثباتات المعاملات: إثبات حركة النقد أو عمليات إلغاء المدفوعات أو تسويات العملات الأجنبية المرتبطة بالقيد.
7. محاضر الاجتماعات أو نماذج الموافقة: توثيق الموافقات الداخلية، خاصةً فيما يتعلق بالتسويات عالية القيمة أو تسويات نهاية الفترة.
8. محاضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة: أدلة على الرقابة أو القرارات الاستراتيجية التي تدعم القيود الهامة أو غير الروتينية.
9. مستندات الضرائب أو الزكاة: الملفات المتعلقة بالمخصصات الضريبية أو تسويات الضرائب المؤجلة أو تقييمات الزكاة.
10. سجلات نظام تخطيط موارد المؤسسة أو مسارات مراجعة القيود اليومية: سجلات يُنشئها النظام تُظهر من أنشأ القيد أو وافق عليه وتوقيت ذلك وبأي مستوى وصول أو سير عمل.

2- حركة النقد

- متى يتم الفحص:

أثناء عمليات تقديم الخدمات المالية المستمرة أو عمليات فحص الالتزام - خاصةً عند تحليل التدفقات النقدية للعملاء أو أنشطة الخزانة أو سلوكيات الدفع غير المنتظمة

- المؤشرات الرئيسية التي ينبغي التحقيق فيها:
  - عمليات إيداع أو سحب بمبالغ نقدية كبيرة لا تتماشى مع عمليات الشركة
  - المدفوعات أو المقبوضات التي تتم من خلال الحسابات الوسيطة أو حسابات المراسلة، خاصة في الدول ذات المخاطر المرتفعة
  - تقسيم المعاملات الكبيرة إلى أجزاء صغيرة لتكون أسفل الحدود المقررة للإبلاغ داخلياً أو خارجياً
  - عمليات تحويل عملة أو حركات نقدية غير معتادة بين كيانات غير مرتبطة
- المصادر:

كشوف الحسابات البنكية ودفاتر النقدية وسجلات الخزانة وتعليمات الدفع والتأكيدات

3- معاملات الأطراف ذات العلاقة:

- متى يتم التقييم:

في إطار عمليات ضم العملاء أو العمليات الدورية لفحص المخاطر أو عند إعداد القوائم المالية، لتحديد العلاقات التي قد تتطلب تفحصاً أو إفصاحاً إضافياً. وبالنسبة لمكاتب المراجعة على وجه التحديد: خلال مرحلة التخطيط (طبقاً للمعيار الدولي للمراجعة 550) لتحديد الأطراف ذات العلاقة وتقييم طبيعة العلاقة وخلال الإجراءات الخاصة بنهاية السنة: عمليات الاستعراض الشامل للمعاملات الهامة وفحص عمليات الإغلاق.

- إجراءات الفحص الرئيسية:
  - الحصول على قائمة كاملة بالأطراف ذات العلاقة المعروفة من الإدارة ومضاهاتها بما يلي:
    - سجلات المستفيدين الحقيقيين
    - محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والعقود وسجلات المساهمين
  - تحليل مدى انحراف الشروط عن الشروط السائدة في السوق (التسعير - شروط الدفع - الحجم)
  - التحقيق للكشف عن أي دلائل على وجود معاملات دائرية أو مصطنعة
  - تحديد ما إذا كانت المعاملات تخدم الأغراض المشروعة للشركة أو قد تُخفي عمليات لتحويل الأصول أو تحويل الأموال عن وجهتها الأصلية
- المصادر:

القوائم الخاصة بالأطراف ذات العلاقة والعقود والفواتير والتفاصيل البنكية وقواعد البيانات الخارجية (على سبيل المثال: قاعدة بيانات "OpenCorporates" والسجلات التجارية).

4- حسابات دفتر الأستاذ العامة ذات المخاطر المرتفعة (على سبيل المثال: خدمات الاستشارات - العمولات - التبرعات)

- متى ينبغي تقييمها:

عند فحص أنماط نفقات العملاء أو إجراء عمليات فحص تحليلية أو تقييم الحسابات بحثاً عن مخاطر محتملة تتعلق بمكافحة غسل الأموال أو الالتزام. وبالنسبة لمكاتب المراجعة على وجه التحديد: خلال تخطيط المراجعة (التعرف على المخاطر)، والاستعراض الشامل لدورات النفقات وإجراءات الأساس المتعلقة بالمصروفات التشغيلية.

- كيفية القيام بهذا:
  - تحديد حسابات دفتر الأستاذ العام شائعة الاستخدام في إخفاء المدفوعات غير الشرعية أو غير النظامية والتي تتضمن:
    - أتعاب خدمات الاستشارات
    - الخدمات النظامية والمهنية
    - التسويق والرعاية والتبرعات
    - العمولات ومدفوعات التسهيل
    - حسابات النفقات المتنوعة والمصروفات النثرية

- فحص ما يلي:
  - المبرر التجاري للمدفوعات
  - المستندات الداعمة مثل العقود ونطاق العمل والمخرجات
  - إذا ما كانت الأطراف المقابلة منشآت مؤهلة ومُسجلة ويُمكن تتبعها
  - تناسب المدفوعات مع الفترات السابقة والمعايير المتعارف عليها في المجال
- لماذا يعد هذا مهماً:

هذه الحسابات شائعة الاستخدام في الرشوة والعمولات غير النظامية وغسل الأموال، خاصة في القطاعات ذات التعرض التنظيمي العالي (على سبيل المثال: الإنشاءات والصناعات الاستخراجية والمشتريات الحكومية).

- المصادر:

قوائم حسابات دفتر الأستاذ العام وتقارير نفقات العملاء والفواتير الداعمة والسجلات البنكية وفحوصات العناية الواجبة للموردين

معلومة مهمة:

- عليك أن توثق بوضوح المعاملات التي تم اختيارها وسبب ذلك الاختيار وكيف تم اختبارها. وفي حالة اكتشاف مؤشرات على وجود مخاطر، عليك تصعيد المسألة داخلياً، على سبيل المثال: إلى مسؤول الالتزام (راجع الفصل 3-2)
- عليك ممارسة مستوى أعلى من نزعة الشك المهني في الحالات التي تنطوي على ما يلي:
  - استخدام بنوك المراسلة الخارجية أو الإقليمية
  - المعاملات التي تتم مع منشآت مؤسسة حديثاً ذات جوهر تجاري محدود
  - الهياكل التي من المُحتمل أنها صُممت لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي أو تجنب دفع الزكاة/ الضرائب أو تجاوز التفحص المحلي لمكافحة غسل الأموال

ومن الضروري لجميع المرخص لهم فهم أعراف العمل المحلية ومؤشرات مكافحة غسل الأموال والمتطلبات التنظيمية.

الملحق (7): مثال: إجراءات التصعيد الداخلية للمعاملات المشتبه بها

1. التحديد الأولي
- يُحدد أحد أعضاء فريق العمل معاملات أو أنماط تبدو غير مُعتادة أو لا تتماشى مع أعمال العميل أو مُرتبطة بدول أو أنشطة ذات مخاطر مرتفعة.
- يوثق المراجع ملاحظاته الأولية ويجمع الأدلة الداعمة.

2. إخطار المشرف أو قائد الفريق
- يُبلغ عضو فريق العمل مشرفه أو مديره المباشر أو قائد الفريق بالمسألة المشتبه بها.
- يفحص قائد الفريق المستندات لضمان استيفائها الحد المقرر للإبلاغ.

3. الإحالة إلى مسؤول الالتزام أو مسؤول مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب
- يصعد قائد الفريق المسألة إلى مسؤول الالتزام أو الشخص المسؤول عن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المختص في المكتب.
- تُوثق جميع الاتصالات وتُحفظ السجلات بشكل آمن.

4. الفحص الداخلي من مسؤول الالتزام وموافقة مجلس الإدارة
- يعمل مسؤول الالتزام على تقييم المعاملة ويتحقق من صحة المعلومات ويستنتج ما إذا كان من اللازم إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية. وقد يُطلب تقديم معلومات أو إيضاحات إضافية.
- يقدم مسؤول الالتزام المشورة إلى المجلس فيما يتعلق بإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية ، وللمجلس اتخاذ قرار مباشرة الإبلاغ من عدمه.

5. الإبلاغ الرسمي إلى الإدارة العامة للتحريات المالية
- يُقدم مسؤول الالتزام بلاغاً بالمعاملة المشتبه بها إلى الإدارة العامة للتحريات المالية وفقاً للمتطلبات التنظيمية.
- يُقيد تأكيد بتقديم البلاغ.

6. المتابعة بعد التقديم
- يتابع مسؤول الالتزام أي ملاحظات أو طلبات متابعة من الإدارة العامة للتحريات المالية.
- قد يُطلب من أعضاء آخرين في الفريق تقديم تفاصيل إضافية، مع الحفاظ على السرية التامة (لتجنب تنبيه العميل).

7. التوثيق والدروس المستفادة
- تُسجل جميع الخطوات والقرارات والاتصالات في نظام داخلي آمن.
- يمكن استخدام تفاصيل الحالة (بعد حذف المعلومات التعريفية للأطراف) داخلياً لتدريب الموظفين أو لتعزيز منهج تقييم المخاطر في المكتب.

معلومة مهمة: عليك التأكد من أن جميع الموظفين على دراية بواجبهم في تصعيد المسائل المشتبه بها داخلياً، حتى لو لم يكونوا متأكدين مما إذا كانت المعاملة تُشكل عملية غسل أموال أو تمويل للإرهاب. في حالة وجود شك، يجب التصعيد.

الملحق (8): الحفاظ على السرية طوال إجراءات الإبلاغ - نصائح عملية

أهمية الحفاظ على السرية:

عنـد تعـرف المرخص لهم علـى معاملات يُحتمل الاشـتباه بها، عليهـم إبلاغ الإدارة العامـة للتحريات الماليـة . وفي الوقت ذاته، فإن مناقشـة الاشـتباه خارج القنوات المناسـبة قـد يؤدي إلى تنبيه العميل، ما يؤثر على سـير التحقيـق، أو حتى يمثل مخالفـة للوائح السـعودية. هذا الوضـع يخلق بعض الضغوط علـى المراجع الذي يجـب عليه التصـرف والإبلاغ، مع الحفاظ في الوقت ذاتـه على حماية المعلومات الحساسـة.

الواجبات	المحظورات
عدم مشاركة المعلومات سوى مع الموظفين المخولين بذلك: قصر التواصل مع مسؤول الالتزام/ مسؤول مكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب الداخلي أو الإدارة العامة للتحريات المالية حسب الحاجة.	لا تُناقش الحالات المشتبه بها مع العميل تحت أي ظرف من الظروف فإن ذلك قد يُنبهه وهو أمر محظور.
توثيق العمل بشكل آمن: الاحتفاظ بسجلات إلكترونية وورقية في نُظم مُقيدة الوصول.	تجنب مشاركة المعلومات داخلياً دون حاجة: لا تتم مشاركة المعلومات سوى مع الموظفين المشاركين بشكل مباشر في العملية.
اتباع بروتكولات التصعيد: ضمان اتباع أي مناقشة داخلية لسياسة الشركة المتعلقة بالإبلاغ عن الأنشطة المشتبه بها.	عدم نشر أو مشاركة المعلومات خارجياً (وسائل التواصل الاجتماعي أو سلاسل رسائل البريد الإلكتروني أو القنوات غير الرسمية) قبل انتهاء تحقيقات الإدارة العامة للتحريات المالية أو التصريح بذلك.
استخدام التقدير المهني: عند مناقشة الحالات داخلياً، ينبغي التركيز على الإجراءات وأدوات الرقابة بدلاً من طرح تكهنات بخصوص العميل.	

سيناريوهات توضيحية:

1. مسموح: إرسال أي عضو بفريق العمل بلاغ بالمعاملة المشتبه بها عبر البريد الإلكتروني إلى مسؤول الالتزام في الشركة ويسجله في نظام الإبلاغ الآمن.
غير مسموح: ذكر الموظف عرضياً لتفاصيل معاملة مُشتبه بها خلال استراحة لشرب القهوة مع زميل من فريق آخر، حتى دون مشاركة البلاغ كاملاً. ويتعين التعامل مع المعلومات المتعلقة بالأنشطة المشتبه بها بسرية تامة وعلى أساس المعرفة قدر الحاجة، حتى داخل مكتبك (وفريقك الخاص).

2. مسموح: مناقشة الدروس المستفادة من الحالة داخلياً مع المراجعين الآخرين بعد إخفاء هوية العميل وتفاصيل المعاملة لأغراض التدريب.
غير مسموح: مشاركة مبالغ المعاملات أو أسماء العملاء أو السلوك المشتبه به مع أطراف خارجية أو زملاء خارج تسلسل الإبلاغ أو في المنتديات العامة.

النقطة المستفادة الأساسية:

لا يمنع الالتزام بالسرية المراجع من الإبلاغ، بل يوجهه إلى كيفية البلاغ وتوقيته والجهة التي ينبغي تقديمه إليها. ومن الضروري الموازنة بين الالتزام بالإبلاغ وواجب حماية المعلومات الحساسة التزاماً بالنظام وحفاظاً على نزاهة عملية المراجعة.

الملحق (9): دراسة حالة - سيناريو الحكم المهني (مثال)

مدفوعات خدمات الاستشارات مع شفافية محدودة - شركة تيك أكسيس ليمتد

نظرة عامة:

خلال إجراء المراجعة النظامية لشركة تيك أكسيس ليمتد، شركة كبرى لتوزيع تقنيات المعلومات في مدينة الدمام، لاحظ المراجع أن هناك سلسلة من المدفوعات عالية القيمة مقابل خدمات الاستشارات والتي تبدو غير متوافقة مع السلوك التجاري المعتاد للشركة.

ملخص المعاملة

البند	التفاصيل
الطرف المقابل	الرامي للاستشارات، منشأة يقع مقرها في البحرين
إجمالي قيمة العقد	٤,٨ مليون ريال سعودي (٤ عقود)
المدة	٦ إلى ٩ أشهر لكل عقد
الخدمات المُوضحة	«تحديد التوجه الاستراتيجي للسوق ودعم الالتزام الإقليمي»
قناة الدفع	من خلال بنك مراسلة في دبي
المخرجات المستلمة	- مجموعة من الشرائح العرض العامة - مذكرة موجزة عبر البريد الإلكتروني
التوثيق الإضافي	لا يوجد، لا توجد تقارير أو ملاحظات أو محاضر اجتماعات
تفسير الإدارة	«استشارات شفهية ومناقشات سرية»
إجراءات العناية الواجبة للمورد	تم الاكتفاء بالفحص الأساسي
ملف المعلومات العام للمورد	لا يوجد له موقع إلكتروني وهو شركة مسجلة حديثاً وغير مرخصة كشركة استشارات في البحرين
إشراك إدارة الالتزام	لا يوجد
هل توجد علامات تحذيرية بخصوص الأشخاص المعرضين سياسياً أو العقوبات	لا يوجد

مؤشرات المخاطر

- ضعف توثيق الخدمات والمخرجات
- المورد غير معروف ولا يمتلك أي مؤهلات مهنية في القطاع
- المبالغ المدفوعة كبيرة ولا تتوافق مع الأنماط السابقة
- المبرر التجاري مبهم وغير واضح
- عدم وجود أدلة مستقلة على إنجاز العمل
- تجاوز إجراءات الالتزام والمشتريات الداخلية

الأسئلة التي يتعين الإجابة عليها والخطوات التالية التي يجب على المراجع القيام بها:

أسئلة رئيسية للمراجع:

1. هل يُشكل هذا الأمر خروجاً عن نمط المعاملات المعتاد للشركة؟
2. هل التوضيحات والمخرجات كافية لإثبات وجود غرض تجاري مشروع؟
3. هل يمكن أن تنطوي هذه المعاملة على إخفاء للمدفوعات أو توصيف غير دقيق للخدمات؟
4. هل لدى المراجع أساس معقول للاشتباه في المعاملة طبقاً لنظام مكافحة غسل الأموال السعودي؟
5. هل ينبغي الإبلاغ عن هذا الأمر إلى مسؤول الالتزام/ مكافحة غسل الأموال لإجراء تقييم إضافي؟

الخطوات التالية للمراجع:

- توثيق جميع الحقائق وردود الإدارة وتحليل المراجع
- تصعيد الأمر داخلياً إلى مسؤول الالتزام
- طلب أدلة إضافية على العمل المنجز أو مبررات الدفع
- التوصية بإجراء فحص داخلي رسمي لعملية ضم المورد والموافقة على الدفع

- تقييم استيفاء المعاملة الحد المقرر لإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية: وجود اشتباه معقول
- إذا قرر مجلس الإدارة عدم تقديم بلاغ، فعلى المراجع تقييم ما إذا كان سيقبل بهذا القرار أو سيتخذ خطوات مهنية أو أخلاقية أخرى

اعتبارات الإبلاغ الرئيسية:

هل المعاملة مشتبه بها؟ من المحتمل ذلك، حيث تثير المعاملة العديد من الإشارات التحذيرية:

- دفع مبلغ لشركة استشارات خارجية تتوافر عنها معلومات محدودة
- وصف مبهم للخدمات ("استشارات استراتيجية")
- عدم توافر المستندات الداعمة أو المخرجات الواضحة
- تفسير ضعيف من الإدارة

هل تستوفي المعاملة الحد المقرر لإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية؟ أمر محتمل - ولكن لا يعتبر مؤكداً

مع أن المؤشرات مثيرة للقلق، إلا أنها لا تُثبت بحد ذاتها وجود نشاط غير نظامي. وفي هذه المرحلة، لا يوجد دليل مباشر على وجود غش أو غسل أموال، مثل الفواتير الوهمية أو المعاملات الدائرية أو الروابط مع جهات خاضعة للعقوبات. وقد تكون المدفوعات مشروعةً، وقد يكون مبرر المعاملة (على سبيل المثال: استشارة لدخول السوق، والتي عادةً ما تكون سرية) صحيحاً ولكنه غير موثق جيداً. تذكير: لا يتحقق الحد الخاص بالإبلاغ بمجرد وجود حالة عدم التأكد فقط، بل أيضاً بتوافر شبهة قائمة على أسس سليمة بأن المعاملة قد تنطوي على نشاط غير نظامي.

عند مواجهة حالات تقف على الحد الفاصل على غرار تلك الحالة، ينبغي على المراجع تصعيد المسألة إلى مسؤول الالتزام لإجراء تقييم إضافي.

ما الذي قد يُبرر اتخاذ قرار بعدم الإبلاغ؟

بعد الاستفسار الداخلي، قد يجمع مسؤول الالتزام أدلة إضافية تدعم شرعية المعاملة، مثل:

- عقد موقع يُفصل نطاق العمل الاستشاري
- إثبات مُوثق للخدمات المُقدمة (على سبيل المثال: التقارير والعروض التقديمية ومحاضر الاجتماعات)
- تحريات عن تاريخ المنشأة الخارجية تُؤكد أنها شركة مرخصة وذات سمعة طيبة
- توضيح أن الهدف الاستراتيجي يتماشى مع قرارات مجلس الإدارة أو خطط التوسع في السوق

إذا كانت هذه المعلومات موثوقة وموثقة بشكل كافٍ، فقد لا يُعتبر الشك معقولاً من الناحية الموضوعية، ولن يكون إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية لازماً.

ما العمل إذا لم يكن بالإمكان التثبت من تلك المعلومات؟

إذا لم يثمر الفحص الداخلي عن مستندات موثوقة، أو إذا ظلت المعلومات المتعلقة بالشركة لا يُمكن التحقق منها، أو إذا تعذر على الإدارة تفسير المعاملة بشكل مقنع، يظل الاشتباه حول المعاملة قائماً. وفي تلك الحالة، من المحتمل أن يرتقي الاشتباه إلى الحد المقرر للإبلاغ نتيجة لقلة الشفافية والتعاون وهو ما يدعم بذاته وجود أساس منطقي للاعتقاد بأن المعاملة قد تنطوي على شبهة غسل أموال أو جريمة أخرى متفرعة منها.

الملحق (10): مصفوفة تقييم المخاطر لدى العميل (مثال مُبسط)

تسمح هذه المصفوفة للمراجعين بالتحقق من صحة مستويات مخاطر العملاء التي حددتها المؤسسات المالية، بما يتماشى مع نظام مكافحة غسل الأموال السعودي وإرشادات مجموعة العمل المالي.

تصنيفات المخاطر:

يتم تقييم عدة عوامل خطورة وتصنيفها لكل عميل على حدة.

العامل	خطر منخفض (نقطة واحدة)	خطر متوسط (نقطتان)	خطر مرتفع (٣ نقاط)
نوع العميل	فرد يتقاضى راتباً من صاحب عمل محلي	منشأة صغيرة أو متوسطة ذات نشاط عابر للحدود	شركة/ منظمة غير ربحية خارجية
التعرض الجغرافي	مواطن من المملكة العربية السعودية (ودول أخرى ذات تنظيم قوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب)	دول تعاني من قيود في فعالية التشريعات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والقدرة الرقابية، ودرجة التعاون الدولي، وشفافية الهياكل المالية والنظامية (على سبيل المثال الأردن)	دولة مدرجة ضمن قائمة الدول ذات المخاطر المرتفعة لدى مجموعة العمل المالي
المنتج/الخدمة	حسابات التوفير/ قروض الأفراد	حسابات الشركات والتمويل التجاري	الخدمات المصرفية الخاصة/ الأصول الافتراضية
ملف معلومات المعاملة	يمكن التنبؤ بها ومتسقة مع الدخل	تشهد بعض الارتفاعات غير المعتادة في النشاط	معاملات متكررة ذات قيمة كبيرة أو نقدية
حالة الأشخاص المعرضين سياسياً	لا يوجد	ملكية غير واضحة	الأشخاص المعرضون سياسياً/ أقاربهم أو المقربون منهم

دليل توزيع الدرجات:

يحدد إجمالي الدرجات مستوى المخاطر الإجمالي للعميل.

- 5-7 نقاط = خطر منخفض
- 8-11 نقطة = خطر متوسط
- 12-15 نقطة = خطر مرتفع

الملحق (11): نموذج برنامج عمل - اختبار إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل

- ☐ الحصول على أحدث نسخة مطبقة من سياسة اعرف عميلك/إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل والتأكد من توافقها مع المتطلبات التنظيمية.
- ☐ اختيار عينة تضم ملفات 25 عميلاً (10 من ذوي المخاطر المرتفعة و10 من ذوي المخاطر المتوسطة و5 من ذوي المخاطر المنخفضة)، وتأكيد اكتمال إجراءات التحقق من الهوية والمستفيد الحقيقي وحالة الأشخاص المعرضين سياسياً وفحص الخضوع للعقوبات وفحص الارتباط بالمنظمات الإرهابية وعمليات فحص مصدر الأموال وذلك لكل عميل .
- ☐ تأكيد تنفيذ إجراءات العناية الواجبة المعززة والحصول على الموافقات المطلوبة وتوثيق المراقبة المُعززة لعدد لا يقل عن 10 عملاء من ذوي المخاطر المرتفعة.
- ☐ إعادة تقييم درجات المخاطر لما لا يقل عن 10 عملاء ومقارنتها مع تصنيفات العملاء وتوثيق أي اختلافات.
- ☐ فحص تقارير المنظومة الخاصة بعمليات فحص إجراءات العناية الواجبة الخاصة بالعميل المتأخرة واختبار إجراءات المتابعة على 5 حالات استثناء على الأقل.
- ☐ اختيار عينات من العملاء من ذوي المخاطر المرتفعة والمتوسطة والتأكد مما إذا كان يتم إجراء عمليات فحص دورية في الموعد المُحدد (سنوياً بالنسبة للعملاء من ذوي المخاطر المرتفعة وكل سنتين للعملاء من ذوي المخاطر المتوسطة)، والتحقق مما إذا كان يتم تحديث عمليات تقييم المخاطر لتبين أي تغييرات في الملكية أو المنطقة الجغرافية أو نشاط المعاملات.
- ☐ فحص أحدث تقرير للمراجعة الداخلية حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعند الاقتضاء، الاستناد إلى الاختبارات ذات الصلة وتقويم المستندات وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للمراجعة 610.
- ☐ تلخيص المكتشفات وتصنيف الثغرات إلى أوجه قصور في أدوات الرقابة و/أو مخالفات التزام و/أو مسائل قد تستوجب الإبلاغ عنها.

ملاحظة: يتعين عليك عدم الاكتفاء بتنفيذ الإجراءات شكلياً، بل عليك التأكد من أن ملف المراجعة يوثق بوضوح العمل المُنفذ والأدلة الداعمة التي تم الحصول عليها والمكتشفات التي تم تحديدها والاستنتاج النهائي للمراجعة.

الملحق (12): برنامج عمل مراجعة تقنية المعلومات - مراقبة المعاملات (مثال)

تقويم القواعد والحدود المقررة:

- فحص مجموعة قواعد نظام المراقبة والحدود المقررة.
- تقييم ما إذا كانت القواعد والحدود المقررة قد تم تصميمها بصورة مناسبة بناءً على ملف معلومات المخاطر للعميل وأنواع المعاملات والمتطلبات التنظيمية.
- التحقق من تغطية السيناريوهات الحرجة (على سبيل المثال: تقسيم المعاملات الكبيرة إلى أجزاء صغيرة أو عمليات التحويل السريعة أو النشاط العابر للحدود).
- التحقق من الفصل بين الواجبات في وضع القواعد والتعديل والاعتماد وأنه لا يُسمح سوى للموظفين المُصرح لهم بتحديث القواعد.
- فحص سجلات المراجعة وسجلات إدارة التغيير لضمان توثيق أي تغييرات تطرأ على القواعد أو الحدود المقررة للإبلاغ واختبارها واعتمادها.
- اختبار عينة من القواعد لتقرير ما إذا كانت تطلق تنبيهات على النحو الذي وضعت له (عن طريق المحاكاة أو اختبار المعاملات).
- توثيق أي ثغرات أو إعدادات متساهلة للغاية أو سيناريوهات منسية.

تكوين إعدادات النظام وضبطها:

- فحص الأدلة على إجراء ضبط ومعايرة دورية للنظام لضمان استمرار فعالية التنبيهات والحد من الإنذارات الكاذبة.
- تقويم توافق إعدادات المراقبة (على سبيل المثال: الجداول الزمنية للمعالجة على دفعات، أو سير عمل تصعيد التنبيهات، أو التعامل مع الاستثناءات) مع السياسات والمتطلبات التنظيمية.
- تأكيد خضوع الوصول إلى النظام للرقابة وعدم إمكانية تعديل الإعدادات أو المعايير سوى بواسطة الموظفين المُصرح لهم بذلك.
- تقييم عمليات تسجيل الأحداث ومراقبة النظام نفسه لضمان اكتشاف ومعالجة أي أعطال أو اختلالات (على سبيل المثال: معاملات لم تقيد أو تعطل النظام).
- فحص التقارير السابقة لضبط الإعدادات أو نتائج الاختبارات للتأكد من استمرار النظام في اكتشاف المعاملات ذات المخاطر المرتفعة بفعالية.
- التحقق من صحة توثيق التغييرات في الإعدادات واختبارها واعتمادها.

الملحق (13): مثال برنامج عمل - اختبار الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها

1- فحص السياسات والإجراءات

- الحصول على السياسات والإجراءات وإرشادات التصعيد الداخلي المعمول بها لدى العميل فيما يتعلق بالإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها.
- التأكد من أن السياسات تُحدد:
  - معايير التعرف على النشاط المشتبه به.
  - مسؤوليات التصعيد والحدود المقررة لاتخاذ قرار الإبلاغ.
  - التوقيت المطلوب لإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية.
- التأكد من توافق السياسات مع اللوائح السعودية الحالية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2- اختيار عينات الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها واختبارها

- لحصول على قائمة بجميع بلاغات المعاملات المشتبه بها المقدمة خلال الفترة المشمولة بالمراجعة.
- اختبار عينة من المعاملات ذات المخاطر المرتفعة أو الإنذارات التي يُمكن أن تؤدي إلى تقديم بلاغ بالمعاملات المشتبه بها.
- تتبع كل معاملة ضمن العينة للتأكد مما يلي:
  - حدوث التصعيد داخلياً.
  - اتخاذ العميل قراراً بتقديم بلاغ بالمعاملات المشتبه بها من عدمه (التحقق من مبررات القرار).
  - التحقق من توثيق القرار المتخذ بتقديم أو عدم تقديم بلاغ بالمعاملات المشتبه بها واعتماده.
  - تقديم البلاغ بالمعاملات المشتبه بها في الموعد المحدد إلى الإدارة العامة للتحريات المالية ، حسب الانطباق.
- تقييم جودة قرارات العميل واتساقها بشأن تقديم أو عدم تقديم بلاغات المعاملات المشتبه بها.

3- اختبار التصعيد الداخلي

- فحص السجلات الداخلية أو مسارات البريد الإلكتروني أو سجلات إدارة الحالات للتحقق من مسار التصعيد.
- تأكيد فحص البلاغات المصعدة على يد مسؤول الالتزام أو موظفي الالتزام المخولين.
- تقويم مدى استيفاء إجراءات المتابعة والتزامها بالمواعيد المقررة.

4- الاكتمال والمطابقة

- مقارنة عدد التنبيهات ذات المخاطر المرتفعة أو المعاملات المرصودة ببلاغات المعاملات المشتبه بها المقدّمة للتأكد من عدم وجود أي ثغرات جوهرية.
- تحديد أي تنبيهات جرى إغلاقها دون تصعيد وتقويم مبرر ذلك.

5- فحص التوثيق والموافقة

- فحص المستندات الداعمة لبلاغات المعاملات المشتبه بها، بما في ذلك:
  - مبرر تقديم البلاغ أو عدم تقديمه.
  - توقيعات الموافقة وأختام التاريخ.
  - إثبات تقديم البلاغ إلى الإدارة العامة للتحريات المالية.
- التحقق من كفاية المستندات لإثبات الالتزام بالسياسات الداخلية والمتطلبات التنظيمية.

6- إعداد تقرير بالمكتشفات

- تلخيص أوجه القصور في أدوات الرقابة أو الثغرات في الإبلاغ أو حالات عدم الالتزام.
- تقديم توصيات عملية لتعزيز عمليات التصعيد الداخلي والموافقة والإبلاغ.
- وضع مراجع للمستندات الداعمة في ملف المراجعة.

الملحق (14): ورقة تقويم المكتشفات (مثال)

رقم مرجع المكتشف	وصف المكتشف	التصنيف	درجة الشدة	التأثير المحتمل*	الصلة بغسل الأموال/ تمويل الإرهاب	التوصية	الطرف المسؤول	التاريخ المستهدف	الحالة/ المتابعة
م-1	معاملات تتطابق مع معايير الإشارات التحذيرية ولم يتم تصعيدها إلى إدارة الالتزام	قصور في أدوات الرقابة + حالة محتملة لعدم الالتزام	مرتفعة	السهو عن الالتزام بتقديم بلاغ بالمعاملات المشتبه بها يترتب عليه مخاطر فرض عقوبة تنظيمية	غسل الأموال	تعزيز إجراءات التصعيد الداخلي وتدريب الموظفين مجدداً وتعزيز أدوات الرقابة الخاصة بالمراقبة	مدير الالتزام	30 سبتمبر 2025	مفتوح
م-2	الحدود المقررة للإبلاغ في أداة المراقبة مرتفعة للغاية مما يؤدي إلى تثبيط الإنذارات	قصور في أدوات الرقابة	متوسطة	عدم مراجعة المعاملات ذات المخاطر المرتفعة	كلاهما	تعديل الحدود المقررة للإبلاغ وتنفيذ ضبط دوري وإشراك مراجع مختص بتقنية المعلومات	رئيس إدارة تقنية المعلومات/ الالتزام	15-أكتوبر 2025	جاري العمل
م-3	غياب موافقة الإدارة العليا على ضم عميل من المنظمات غير الحكومية من ذوي المخاطر المرتفعة	عدم الالتزام بالنظام	مرتفعة	مخالفة نظام مكافحة غسل الأموال، ما قد يتسبب في فرض عقوبات تنظيمية	تمويل الإرهاب	تنقيح قائمة التحقق الخاصة بضم العملاء واشتراط بالحصول على موافقة موثقة من الإدارة العليا	رئيس إدارة العلاقات	فوري	تم الإغلاق

*يتعلق بالتشغيل والالتزام والسمعة والشؤون المالية

معلومة مهمة: ملاحظات لاستخدام النموذج:

- ينبغي للمراجعين الاحتفاظ بورقة واحدة تشمل جميع المكتشفات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- يجب أن يوضح كل مكتشف من المكتشفات مدى ارتباطه بتصميم/تطبيق أدوات الرقابة أو بالالتزامات النظامية.
- في حالة تطبيق أبعاد متعددة (مثل غسل الأموال + تمويل الإرهاب أو قصور في أدوات الرقابة + عدم التزام)، يتعين الإشارة كليهما.
- يجبر عمود "العلاقة بغسل الأموال/ تمويل الإرهاب" على التصنيف الصريح، ما يساعد الإدارة والجهات التنظيمية على فهم مستوى التعرض للمخاطر.
- يجب ربط المكتشفات بأوراق العمل الداعمة في ملف المراجعة.
- يتعين أن تكون التوصيات عملية وأن تحدد المسؤوليات بوضوح.
- بالنسبة للمكتشفات المتكررة، يتعين الإشارة إلى مرجع السنة السابقة لمتابعتها.

الملحق (15): مسرد المصطلحات

المصطلح	التعريف
مكافحة غسل الأموال	الأنظمة واللوائح والإجراءات التي تهدف إلى منع المجرمين من تمويه الأموال المتحصل عليها بشكل غير نظامي على أنها دخل مشروع.
اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال	لجنة سعودية أنشئت للإشراف على المبادرات الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتنسيقها.
العناية الواجبة الخاصة بالعميل	عملية التحقق من هوية العميل وتقييم المخاطر المرتبطة به ومراقبة المعاملات المالية التي يجريها.
هيئة السوق المالية	الجهة التنظيمية المالية السعودية المنوطة بالإشراف على السوق المالية وتطويرها.
مكافحة تمويل الإرهاب	التدابير وأدوات الرقابة التي يتم تطبيقها للكشف عن تمويل الإرهاب ومنعه والإبلاغ عنه.
الأعمال والمهن غير المالية المحددة	مهن مثل الوكلاء العقاريين والمحاسبين وتجار المعادن الثمينة الخاضعة لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
العناية الواجبة المعززة	مستوى أعلى من التدقيق يتم تطبيقه على العملاء أو المعاملات أو الدول ذات المخاطر المرتفعة.
مجموعة العمل المالي	هيئة حكومية دولية تعمل على وضع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب العالمية وتعزيزها.
أدوات الرقابة العامة على تقنية المعلومات	أدوات الرقابة الأساسية في نُظم تقنية المعلومات التي تضمن الأمان وسلامة البيانات وموثوقية الالتزام.
اعرف عميلك	متطلب يقتضي على المؤسسات التحقق من الهوية والملاءمة والمخاطر في علاقات العملاء.
المرخص لهم/ المكاتب المرخصة	الشركات أو المكاتب المسجلة لدى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بموجب أي ترخيص صادر عنها.
غسل الأموال	عملية إخفاء مصادر الأموال التي تم الحصول عليها بطريقة غير مشروعة لجعلها تبدو مشروعة.
وزارة التجارة والاستثمار	(تعرف حالياً بوزارة التجارة) الجهة المنوطة بإصدار دليل التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
المؤسسات غير الحكومية	مجموعات مستقلة غير ربحية تعمل خارج الهياكل الحكومية.
المنظمات غير الربحية	منشأة تم تأسيسها لأغراض أخرى غير الربح، وغالباً ما تكون اجتماعية أو تعليمية أو خيرية.
التقييم الوطني للمخاطر	تقييم على مستوى المملكة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
مكتب مراقبة الأصول الأجنبية	وكالة أمريكية تدير العقوبات الاقتصادية والتجارية وتنفذها.
الشخص المعرض سياسياً	شخص يشغل منصباً عاماً بارزاً (أو فرداً مقرباً منه) ويكون أكثر عرضة لمخاطر الفساد.
مخاطر التحريف الجوهري	مخاطر التحريف الجوهري للقوائم المالية قبل المراجعة نتيجة لوجود خطأ أو غش.
البنك المركزي السعودي	البنك المركزي للمملكة العربية السعودية المنوط بتنظيم القطاع المالي والسياسة النقدية.
الإدارة العامة للتحريات المالية	الإدارة المنوطة بجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب
الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات التي يقل عدد موظفيها أو إيراداتها أو أصولها عن حد معين.
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين	الجهة المنوطة بتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة العربية السعودية.
الإبلاغ عن المعاملات المشتبه بها	بلاغ يُقدم عند الاشتباه في انطواء معاملات على عمليات غسل أموال أو تمويل للإرهاب.
تمويل الإرهاب	عملية توفير الأموال لدعم الأنشطة الإرهابية.
المستفيد الحقيقي	الشخص الطبيعي صاحب الملكية أو السيطرة النهائية على منشأة نظامية أو ترتيب نظامي.
الأمم المتحدة	منظمة دولية تأسست عام 1945، تعمل على تحقيق السلام وحفظ الأمن وتوطيد سبل التعاون.

SOCPA

الهيئـــة السعوديـــة
للمراجـعين والمحـاسبين

8004404444 | socpa.org.sa